



جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID



جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

تعليم عال
العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطرف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2017/ 2018.

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات
نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة نور ألو للتصدير والاستيراد - الجزائر.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف: تحري صبيحة

من إعداد الطلبة:

✓ زايدي أميرة

✓ ادريسي سمية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم أدائها المالي للكشف عن نقاط القوة و الضعف، و ذلك من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، مما يسمح ذلك باتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة من أجل تحسين الوضع المالي للمؤسسة، و لذلك تم اختيار الدراسة التطبيقية على مؤسسة نور ألور بالجزائر خلال الفترة 2014-2016 بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة و التي على أساسها تم تطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، و بعد تحليل نتائج المؤشرات المالية المستخدمة خلصت الدراسة إلى أن لمؤسسة محل الدراسة تشهد وضعية جيدة و هذا راجع للتوسع في نشاطها.

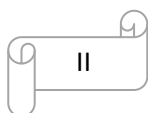
الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، التشخيص المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Résumé

Ce travail vise à définir le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière d'une entreprise économique, ainsi que l'évaluation de ses outils financiers, et ce en vue de déterminer ses forces et ses faiblesses. Cette analyse sera effectuée grâce à l'application de mécanismes et d'instruments qui permettront de garantir l'équilibre financier de l'entreprise, en prévenant les risques et en maximalisant ses capacités financières par des mesures de réajustement.

Dans cette perspective, nous avons choisi l'entreprise NOUR ABOR ALGERIE durant l'exercice 2014-2016 pour mener notre travail d'enquête. Nous nous sommes ainsi intéressée au budget de l'entreprise sur lequel nous avons appliqué les méthodes d'analyse financière en nous référant aux indices d'équilibre financier et de taux financiers. Après l'analyse de ces indices, nous avons conclu que l'entreprise qui est l'objet de notre étude se trouve dans une excellente situation financière, ceci étant essentiellement dû à l'extension de ses activités.

Mots-clés : analyse financière – diagnostic financier – indices d'équilibre financier – taux financier.



شكر و عرفان

أول شكر لله تعالى على ما أنعمه علينا من عقل و علم و هداية الذي هدانا إلى هذا الطريق و ما كنا لنهتدي لولا هداية الله عز وجل لنا.

فبعد جهد و عناء ها نحن نشرف على نهاية مشوارنا الدراسي و الذي نرجو أن يكمل بالنجاح الذي نصبو إليه من خلال عملنا هذا، و بهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل و فائق الاحترام للأستاذة "تحري صبيحة" للاهتمام الذي أولته لنا و التوجيهات و الإرشادات التي خصتنا بها و لم تبخل علينا بنصائحها و توجيهاتها منذ بداية انجازنا لهذه المذكرة و قبولها الإشراف على هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع موظفي
"مؤسسة نور ألور"

و إلى كل من قدم لنا يد المساعدة.



إهداء

الحمد و الشكر لله عز و جل

" ربي اشرح لي صدري و يسر لي أمري و أحل عقدة لساني "
أولا الشكر الجزيل إلى من خلق جسدي من طين و نفخ فيه الحياة و جعلني
أنطق بأحلى العبارات أكرمني بنور العلم و انجاز هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى:

أجمل من رأيت عيني أهديتها لكي يا أجمل نعمة في حياتي أهديتها لمن كان
بطنها لي وعاء و صدرها لي سقاء و حجرها لي حنان، إليك يا شمسي
التي لا تغيب باعثة كياني إلى هادية رشدي إلى زمن الوفاء و الحنان إلى
من أنسى فضلة الموت فيها حبا و تعلقا *أمي* أحب الناس
إلى قلبي "فتيحة" أطال الله في عمرك يا رب.

إلى والدي و إخوتي زهور حياتي نسرین إيمان و سلسبيل
و أخي محمد نور الإسلام.

أهديتها إلى كل عائلتي و بالأخص عائلة بوعالية و تحديدا إلى جدي
أطال الله عمره و جدتي رحمها الله.

إلى من تكاتفنا يدا بيد و نحن نقطف زهرة تعلمنا

" سمية، مروة، مروى "

أميرة

إهداء

أبتدى بشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل
عليه سبحانه وتعالى و على نعمه الكثيرة التي رزقني اياها
أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كلفه الله بالهبة والوقار، إلى من علمني
العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "والدي العزيز"
إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ، إلى بسمه الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي "أمي الحبيبة"
إلى شموع متقدة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود
لها إلى من شاركوني حزن الأم "أسماء، زينب، محمد ضياء الدين، شهد"
إلى عصافير الجنة، وفرحة المنزل "جنى، جوري"
إلى جميع أفراد أسرتي، سندي في الدنيا إلى كل أقاربي
و بالأخص "جدتاي"

إلى الأخوات اللواتي لم تلهن أي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا
بالوفاء و العطاء، إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً

نحو النجاح " فهمية، أميرة، إيمان، إخلاص، فائزة، بشرى "

سمية



قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
10	أنواع التحليل المالي	1-1
31	أدوات التشخيص المالي	1-2
35	رأس المال العامل الصافي موجب	2-2
36	رأس المال العامل الصافي معدوم	3-2
36	رأس المال العامل الصافي سالب	4-2
57	الهيكل التنظيمي لمؤسسة نور ألور	1-3
61	رأس المال العامل الخاص	2-3
62	رأس المال العامل الإجمالي	3-3
62	رأس مال العامل الأجنبي	4-3
63	رأس المال العامل الصافي الإجمالي	5-3
65	احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي	6-3
66	الخزينة الصافية الإجمالية	7-3
67	نسبة التداول	8-3
68	نسبة السيولة السريعة	9-3
69	نسبة السيولة النقدية	10-3
70	نسبة التمويل الدائم	11-3
70	نسبة التمويل الخاص	12-3
71	نسبة الاستقلالية المالية	13-3
72	نسبة التمويل الخارجي	14-3
73	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	15-3
74	نسبة حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة	16-3
75	معدل دوران المخزون	17-3
76	متوسط فترة تصريف المخزون	18-3
77	معدل دوران مجموع الأصول	19-3
78	معدل الذمم المدينة	20-3
78	متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	21-3
79	معدل دوران الحسابات الدائنة	22-3

قائمة الأشكال

79	متوسط فترة الإئتمان	23-3
80	معدل دوران صافي رأس المال العامل	24-3
81	هامش إجمالي الربح	25-3
82	هامش صافي الربح	26-3
83	العائد على الموجودات	27-3

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
60	ميزانية المؤسسة لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016	1-3
60	رأس المال العامل الخاص	2-3
61	رأس المال العامل الإجمالي	3-3
62	رأس مال العامل الأجنبي	4-3
63	رأس المال العامل الصافي الإجمالي	5-3
65	احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي	6-3
66	الخزينة الصافية الإجمالية	7-3
67	نسبة التداول	8-3
68	نسبة السيولة السريعة	9-3
68	نسبة السيولة النقدية	10-3
69	نسبة التمويل الدائم	11-3
70	نسبة التمويل الخاص	12-3
71	نسبة الاستقلالية المالية	13-3
72	نسبة التمويل الخارجي	14-3
72	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	15-3
73	نسبة حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة	16-3
75	متوسط المخزون	17-3
75	معدل دوران المخزون و متوسط فترة تصريف المخزون	18-3
76	معدل دوران مجموع الأصول	19-3
77	معدل الذمم المدينة	20-3
79	معدل دوران الحسابات الدائنة	21-3
80	معدل دوران صافي رأس المال العامل	22-3
81	هامش إجمالي الربح	23-3
81	هامش صافي الربح	24-3
82	العائد على الموجودات	25-3

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	الرقم
95	ميزانية الأصول لسنة 2013.	01
96	ميزانية الخصوم لسنة 2013.	02
97	جدول حساب النتائج لسنة 2013.	03
98	ميزانية الأصول لسنة 2014.	04
99	ميزانية الخصوم لسنة 2014.	05
100	جدول حساب النتائج لسنة 2014.	06
101	ميزانية الأصول لسنة 2015.	07
102	ميزانية الخصوم لسنة 2015.	08
103	جدول حساب النتائج لسنة 2015.	09
104	ميزانية الأصول لسنة 2016.	10
105	ميزانية الخصوم لسنة 2016.	11
106	جدول حساب النتائج لسنة 2016.	12

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الملخص
II	Resumé
III	شكر و عرفان
V	إهداء
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الملاحق
IX	فهرس المحتويات
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي.
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي و مفهومه.
6	المطلب الثاني: أهداف و أهمية التحليل المالي.
7	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي.
10	المبحث الثاني: مصادر و استخدامات التحليل المالي.
11	المطلب الأول: مصادر البيانات و المعلومات المعتمدة في التحليل المالي.
14	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.
16	المطلب الثالث: مجالات، أدوات و طرق التحليل المالي.
19	المبحث الثالث: منهجية، معايير و مقومات التحليل المالي.
19	المطلب الأول: منهجية التحليل المالي.
21	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي.
23	المطلب الثالث: مقومات و نتائج التحليل المالي.
25	خلاصة.
26	الفصل الثاني: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازنات المالية و النسب المالية.
27	تمهيد.
28	المبحث الأول: التشخيص المالي.

28	المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي و أهميته.
29	المطلب الثاني: أهداف و أدوات التشخيص المالي.
32	المطلب الثالث: خطوات و نتائج التشخيص المالي.
33	المبحث الثاني: التحليل بواسطة استخدام التوازنات المالية.
33	المطلب الأول: رأس مال العامل.
36	المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال الصافي الإجمالي.
37	المطلب الثالث: الخزينة الصافية.
40	المبحث الثالث: التحليل المالي باستعمال النسب المالية.
40	المطلب الأول: ماهية النسب المالية.
42	المطلب الثاني: نسب السيولة، التمويل و المديونية.
46	المطلب الثالث: نسب النشاط و الربحية.
52	خلاصة.
53	الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة نور ألور-الجزائر-.
54	تمهيد.
55	المبحث الأول: لمحة تاريخية عن شركة نور ألور-الجزائر-
55	المطلب الأول: تعريف المؤسسة و موقعها و نشاطها.
56	المطلب الثاني: أهمية و أهداف مؤسسة نور ألور.
56	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة و مهام كل مصلحة.
59	المبحث الثاني: تحليل الهيكلة المالية.
59	المطلب الأول: الميزانية.
60	المطلب الثاني: رأس المال العامل الصافي الإجمالي.
64	المطلب الثالث: احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الخزينة الصافية.
67	المبحث الثالث: التحليل باستعمال النسب المالية.
67	المطلب الأول: نسب السيولة.
69	المطلب الثاني: نسب التمويل و المديونية.
74	المطلب الثالث: نسب النشاط و الربحية.
84	خلاصة.
86	خاتمة.

فهرس المحتويات

90	قائمة المراجع.
95	الملاحق.

مقدمة

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي و الوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، و هي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية و المادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء و النمو، و بالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لذمتها المالية، و تسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها و كفاءتها و استمراريتها.

و لهذا يعتبر التحليل المالي ضرورة للتخطيط المالي السليم، و الذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسيع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح ضروريا على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق و التحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة و الضعف فيها.

و من الأساليب المستخدمة في تشخيص الوضع المالي أسلوب التحليل بالمؤشرات المالية، الذي يعتمد على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و وضعية الخزينة كأسس لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، و هو منهج تقليدي لكنه مهم و فعال في عملية التقييم.

حيث تختلف الغايات و الأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على إنفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر و ما ستكون عليه في المستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة و العوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول و الخصوم، و مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة.

و لهذا فالتحليل المالي يحتل مكانة مرموقة لدى المشاريع سواء التي تؤسس حديثا أو تلك المستمرة في أنشطتها لدوره في تسهيل اتخاذ القرارات و تقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، و عليه تتمحور الإشكالية حول تساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى يعتبر الوضع المالي لمؤسسة نور ألور جيد باستخدام التحليل المالي ؟

و تتفرع منه مجموعة من الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما هي الأساليب المستخدمة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما هي نتائج تطبيق التحليل المالي في المؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

- و للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع مجموعة من الفرضيات و هي:
- يعتبر التحليل المالي تشخيصا شاملا للوضعية المالية للمؤسسة، يهدف للتعرف على نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لمعالجتها.
- يستخدم التحليل المالي مجموعة من التقنيات و الأدوات التي تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة تتمثل في التوازنات و النسب المالية.
- التشخيص المالي للمؤسسة موضوع الدراسة يظهر أن المؤسسة تتمتع بوضعية جيدة.

أهمية الدراسة:

- تكتسي الدراسة أهمية بالغة و التي تتجلى في النقاط الآتية:
- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و مازالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان التسيير و الإدارة المالية في المؤسسة.
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
- استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة من التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- كيفية تحديد القرارات المالية عن طريق نتائج التحليل المالي.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة نور ألور للاستيراد والتصدير.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي و مدى فعاليته في تشخيص وضعية المؤسسة محل الدراسة.

دوافع اختيار الدراسة:

هناك العديد من الدوافع التي تقف وراء اختيار هذا الموضوع و هي:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- إبراز أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- إبراز أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

المنهج المستخدم:

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و الإجابة عن الإشكالية تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي في الجانب النظري بعرض المفاهيم و تحديد مؤشرات و أدوات التحليل المالي، أما المنهج التحليلي فيظهر في الجانب التطبيقي و ذلك باستخلاص النتائج من خلال الجداول الإحصائية المتعلقة بالمؤسسة التي تصف وضعيتها بالأرقام.

صعوبات البحث

تتمثل فيما يلي:

- عامل الزمن كان عائقا لأن وقت إعداد المذكرة مرتبط بفترة الدراسة لأن الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة نظرا لأهميتها.
- عدم توفر المراجع المتعلقة بالتشخيص المالي خاصة باللغة العربية.

الدراسات السابقة:

- 1- جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر "دراسة حالة مؤسسة ENSP" (2010، 2011، 2012)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- حيث تتمحور إشكالية البحث حول ما مدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة داخل المؤسسة البترولية، و من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:
- يعتبر التحليل وسيلة فعالة و أداة لاتخاذ القرارات و ترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية و الكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بالمؤسسة.
 - يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها و تقويمها.

- لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، و التحكم في آلياته، وكذلك معرفة أساسيات القرار (الخطوات، الأساليب) مع التحلي بصفات متخذي القرار (الإقناع، الصبر، التحكم و الثقة في النفس، القدرة على تحمل المسؤولية) و هذا كله لصالح المؤسسة.

- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لا بد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات و ترشيدها و من بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.

تختلف الدراسة الحالية عن السابقة في أنها هدفت لتوضيح أهمية استخدام التحليل كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، بينما تهدف الدراسة الحالية للوقوف في الدور الذي يمكن أن يقوم به التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2- سليمان براج، إبراهيم دويدي، التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة "دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب و الخضر الجافة- البويرة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.

حيث تتمحور إشكالية البحث حول الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و من أهم و من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- التحليل المالي يعتبر وسيلة ضرورية للتسيير و من أهم التقنيات التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

- أن غياب التحليل المالي أو بالأحرى عدم استعماله بصفة جدية سبب تدهور المؤسسات الجزائرية.

- أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف.

تختلف الدراسة السابقة عن الحالية، حيث تناولت الدراسة السابقة التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية لتعاونية الحبوب و الخضر الجافة و هي مؤسسة تسويقية، أما الدراسة الحالية فتناولت أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة نور ألو و هي مؤسسة إنتاجية، بالإضافة إلى الاختلاف في النتائج المتوصل إليها حول الوضع المالي للمؤسسة.

3- معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة

مؤسسة NCA ROUIBA"، مذكرة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016.

حيث تتمحور إشكالية البحث حول ما مدى مساهمة التحليل بواسطة المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة لتقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية، و أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- يعتبر التقييم بالنسب المالية أسلوبا تقليديا و لكنه فعال في تقييم الأداء المالي و مقارنة نسب المؤسسة بالنسب المرجعية و نسب القطاع و المقارنة التاريخية.

- التحليل باستعمال أساليب مختلفة لا يؤدي بالضرورة إلى نفس النتائج، و إنما كل نتيجة تحليل بأسلوب ما مكملة لنتيجة التحليل بأسلوب آخر كونها تتناول جوانب أخرى من أداء المؤسسة.

- رغم المؤشرات الجيدة عن أداء المؤسسة إلى أنها ليست بعيدة عن خطر الفشل المالي.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن دراسة الباحث استخدمت التحليل المالي في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية، أما الدراسة الحالية فقد استخدمت التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

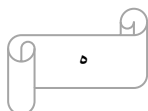
4- عبد الرزاق عريف، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية"، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

حيث تتمحور إشكالية البحث حول ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- النظام المحاسبي المالي يختلف اختلافا جوهريا عن المخطط المحاسبي فقد جاء مضمون النظام بإطار تصويري و هو ما كان غائب في المخطط المحاسبي الوطني.

- القوائم المالية تختلف من حيث المضمون بحيث أصبحت معدة وفق متطلبات التحليل المالي، حيث نجد الأصول مرتبة وفق السيولة و الخصوم وفق الاستحقاق.

تختلف الدراسة الحالية عن السابقة، في أن الدراسة السابقة هدفت إلى معرفة مدى انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما الدراسة الحالية فهذهت إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.



هيكل الدراسة:

تم تناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

فالفصل الأول يتناول مدخل للتحليل المالي و يتضمن ماهية التحليل المالي، مصادر و استخدامات التحليل المالي، منهجية، معايير و مقومات التحليل المالي.

أما الفصل الثاني يدور حول التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازنات المالية و النسب المالية، حيث يتضمن ثلاث مباحث المتمثلة فيما يلي: التشخيص المالي، التحليل باستخدام التوازنات المالية، التحليل باستعمال النسب المالية.

في حين خصص الجزء التطبيقي لدراسة حالة مؤسسة نور ألور و ذلك بإسقاط الجزء النظري على الواقع العملي لها، لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، و تحليل هيكلها المالي خلال الفترة المدروسة (2013- 2016) باستخدام المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.



الفصل الأول

مدخل للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة النشاطات، و كذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، و ذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية.

حيث أن التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من أجل الوصول إلى الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. و في هذا الفصل سنتناول مدخل للتحليل المالي من خلال دراسة تطوره التاريخي، مفهومه، أهدافه و أهميته، و إلى أنواع التحليل المالي، مصادره و استخداماته بالإضافة إلى الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، مجالاته، أدواته و طرقه، ثم نختم الفصل بالتطرق إلى منهجية، معايير، مقومات و نتائج التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تقييم أداء المؤسسة حيث يهدف إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية و البيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في استعمالات أخرى.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي و مفهومه

التحليل المالي علم له قواعد و معايير و أسس تهتم بتجميع المعلومات و البيانات الخاصة بالمؤسسة، حيث أنه مر على العديد من المراحل التي ساهمت في تطوره.

أولاً: التطور التاريخي للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي و هي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية و الذي أدى إلى ظهور عمليات الغش و الخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن المؤسسات.¹

حيث ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) و الخصوم (المطلوبات و حق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، و في عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التقييم الشامل لوضع الشركة المقترضة و بشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة و الضعف في تلك البيانات، و في عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية، أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، و تعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الكبير عام 1929، و الذي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية و الحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها، حيث أن الفشل و الإفلاس للعديد من الشركات أكد الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها و تحليلها للوقوف على المركز المالي و الائتماني للمؤسسات.²

¹ - فاطمة علاق، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة" دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - الوادي"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 3.

² - بلال معوج، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة NCA rouiba"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016، ص 15.

و بعد الحرب العالمية الثانية و انتشار ظاهرة التضخم المالي و ارتفاع الأسعار و تأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانياً بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل، و ينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة و خاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة و استخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة و لم يعد الأمر مقتصرًا فقط على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.¹

و هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل و تقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيصها في:²

- **الثورة الصناعية و ظهور الشركات الكبيرة:** مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، و التي يكون فيها انفصال بين الإدارة و الملاك، و بالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج المؤسسات التي يستثمرون فيها أموالها.

- **التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية:** رغبة الحكومة في توفير قدرة من الأمان للمستثمرين، حيث قامت بوضع القوانين و التشريعات التي تقتضي بالضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية و عرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين و الأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

- **الكساد الكبير:** ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، و الذي عجل بالبحث عن أداة تراقب و تتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

- **ظهور الائتمان كمصدر للتمويل:** حيث أن شركات التمويل و البنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناءً على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

- **ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية:** إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة قيام المؤسسات التي تطرح أسهمها للاكتتاب بعرض قوائمها المالية بشكل منفصل حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

¹ - منير شاكر، إسماعيل إسماعيل و آخرون، التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"، الطبعة 2، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 11.

² - نفس المرجع السابق، ص 3-4.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية و يعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية و قائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن نقاط القوة و الضعف في المركز المالي، و لهذا فهناك عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر منها:

- يعتبر التحليل المالي تشخيصا شاملا و تقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، و الوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات و وسائل تناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، وهو مهمة من مهام التسيير المالي و يعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبلية.¹

- كما يمكن تعريف التحليل المالي: بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات و كذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.²

- و يعرف أيضا أنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج) إلى كم أقل من المعلومات و الأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، كما ينظر إلى التحليل المالي كونه وسيلة الإدارة المالية و التي من خلالها تستطيع أن تحول البيانات المحاسبية إلى شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي، و المركز النقدي و اعتماد نتائجه في تخطيط التمويل المستقبلي.³

مما تقدم نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن قواعد و معايير و أسس تهتم بدراسة البيانات المتاحة بعد معالجتها و تبويبها و ذلك بهدف التعرف على نقاط القوة في المؤسسة لتعزيزها، و نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها، و ذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة.

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 15.

² - محمد الصيرفي، التحليل المالي " وجهة نظر إدارية محاسبية "، الطبعة 1، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2014، ص ص 113 - 114.

³ - حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء-سكيدكة"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيدكة، 2007، ص 8.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي

للتحليل المالي أهمية بالغة في المؤسسة حيث يسعى بصفته من الوسائل المهمة لكافة أنواع المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

أولاً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة و بأدق الطرق لغرض رسم أفضل السياسات و تهيئة المعلومات النافعة و الموضوعية الملائمة، أو إعطاء المؤشرات التي تنير الطريق لاتخاذ قرارات رشيدة و تقييم الأداء الكمي الشامل أو الجزئي لوحدة معينة من المشروع، من بين هذه الأهداف ما يلي:¹

- معرفة المركز المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على تسديد التزاماتها في الوقت المناسب.
- معرفة مركز المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه و مدى قدرتها على المنافسة فيه، إضافة إلى مقارنة وضعيتها المالية مع مؤسسات من نفس القطاع.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و تعزيز استقلالية المؤسسة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة و بأعلى عائد.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها نتيجة مختلف سياسات التمويل المتبعة.
- تقييم كفاءة الإدارة المالية للمشروع و قدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح و الحفاظ على السيولة.
- تقديم المقترحات لمعالجة المعوقات التي تعاني منها المؤسسة و تقييم الأداء و منهجية الرقابة الشاملة.
- إضافة إلى هذه الأهداف، و التي تفيده في اتخاذ القرار بالمؤسسة، فإن هناك أهداف أخرى للتحليل المالي تفيده الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة و التي يمكن حصرها في:
- توجيه أصحاب الأموال و الراغبين في الاستثمار نحو المجالات الاستثمارية المختلفة و تحديد العائد المتوقع من كل مجال.

- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسات و اقتراح الطرق المثلى للتمويل.
- تقييم كفاءة المؤسسة من خلال النتائج التي حققتها خلال فترة التحليل.
- تقييم النتائج المالية و تحديد الأرباح الخاضعة للضرائب.
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على تحمل القروض و أقساطها و فوائدها.

¹ - بلال معوج ، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 - 19.

ثانيا: أهمية التحليل المالي

يعد التحليل المالي أحد أهم وسائل الإدارة المالية التي تلجأ إليها لتقييم قدراتها المختلفة سواء تلك المرتبطة بالاستثمار أو تلك القرارات التي تتخذ لصياغة حجم الاستثمار (الموجودات) التشغيلي و أنواعه، أو تلك القرارات التي تجسد هيكل التمويل و مصادره المختلفة و ضمان استخدامه بأقل تكلفة ممكنة، و من خلال تقييم هذين القرارين يمكن الوصول إلى تقييم الموقف الإستراتيجي للمؤسسة ككل.

حيث يساعد التحليل المالي في الوصول إلى تشخيص دقيق لنقاط القوة و الإحاطة بجوانب الضعف كما تفرضه بيئة المؤسسة الداخلية و أيضا تحديد الفرص و بيان التهديدات و التي تجسد بيئة المؤسسة الخارجية. كما تظهر أهمية التحليل المالي كأداة لاكتشاف أو استخلاص مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب.¹

و التحليل المالي يعد من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد و تقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة و ذلك يتمكن الإدارة من استغلال الفرص المتاحة و تجنب التهديدات التي تواجهها و بذلك تأثير مباشر في خيار المؤسسة الإستراتيجي و مثل هذه التحليلات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تقييم جوانب القوة و تحديد مناطق الضعف مما يعكس قوة التحليل المالي كوسيلة في إمكانية الربط بين متغيرات البيئة الخارجية و عناصر البيئة الداخلية.

كما أن أهمية التحليل قد ازدادت في الاقتصاديات المعاصرة حيث أن الكثير من المؤسسات الكبيرة قد أعدت أقسام خاصة فيها و دعمتها بالكفاءات الإدارية و الحاسبية اللازمة لكي تتخصص بالتحليل المالي إلى الإدارة بمختلف مستوياتها كل ما تحتاجه من معلومات و بيانات لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، و من أهم هذه الأسس ما يلي:

¹ - حنان بوطغان ، مرجع سبق ذكره، ص 9.

أولاً: البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، و بناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:¹

1- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة منها.

2- التحليل الأفقي: يهتم هذا التحليل بدراسة كل عنصر من عناصر القائمة المالية و في زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية معينة، و خلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

ثانياً: **الجهة القائمة بالتحليل:** وفقاً لهذا المعيار يمكن أن يقسم التحليل إلى:²

1- التحليل المالي الداخلي: و يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي...، و عادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2- التحليل المالي الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، حيث يسعى التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية و لتحقيق أهدافها، و من أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، البنوك المركزية، الغرف الصناعية، الغرف التجارية و مدقق الحسابات الخارجي...، و بالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالبا ما تعدها المؤسسات لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، و يكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلاً في الحصول على بيانات دقيقة و شاملة، و يصعب الحصول على تعاون معديها في المؤسسات المالية.

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 29.

² - خولة أوراغ، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية- "دراسة حالة مؤسسة سونلغاز- بسكرة"، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 5.

ثالثا: المدى الذي يغطيه التحليل: عند النظر إلى التحليل من وجهة نظر الشمولية فإنه يمكن أن يقسم إلى:¹

1- التحليل المالي الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

2- التحليل المالي الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

رابعا: من حيث الأسلوب المتبع في التحليل: تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي و من أمثلتها:²

- أسلوب التحليل بالنسب المالية.

- أسلوب التحليل بالمقارنات.

- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

و هناك أساليب أخرى متعددة، و بشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، نطاقه، حجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع المحلل المالي.

خامسا: الفترات التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى:³

1- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، و يستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

2- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع لفوائد و أقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظامها في توزيع الأرباح، و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي و الاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل و بين التحليل طويل الأجل.

1- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2- خولة أوراغ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

3- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

شكل رقم (1-1): أنواع التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطلبة.

المبحث الثاني: مصادر و استخدامات التحليل المالي

من أجل القيام بعملية التحليل نحتاج للكثير من البيانات و المعلومات و التي يحصل عليها المحلل المالي من مصادر مختلفة، و تتحدد مهمة هذا الأخير في تكوين المعايير و الأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة و صحة البيانات والمعلومات المقدمة، و مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

المطلب الأول: مصادر البيانات و المعلومات المعتمدة في التحليل المالي

تعد البيانات و المعلومات المحاسبية القاعدة الأساسية في عمليات التحليل المالي، و قد تكون هذه البيانات ذات طبيعة وصفية أو كمية، حيث يمكن تقسيم مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما: مخرجات النظام المحاسبي و مصادر أخرى خارجية.

أولاً: مخرجات النظام المحاسبي

تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي في القوائم المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة، و تخضع هذه القوائم للفحص و التدقيق لأغراض التحليل و الوقوف على واقع الأنشطة و الفعاليات بالمؤسسة، و تتمثل أهم القوائم المالية في الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق، يمكن توضيحها في ما يلي:

1- الميزانية المحاسبية

تعكس الميزانية المالية العمومية المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة واحدة حيث تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية و تطبيقاتها من طرف إدارة المؤسسة.

حيث تحتوي الميزانية على جانب الأصول و جانب الخصوم، إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل (الموجودات المتداولة) و طويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم تعكس قرارات التمويل سواء عن طريق المديونية (الخصوم المتداولة و طويلة الأجل) أو التمويل عن طريق الأموال المملوكة (حق الملكية)، من خلال فحص وتحليل البيانات المالية الواردة في الميزانية العمومية يمكننا تحديد مدى سلامة المركز المالي للشركة.¹

حيث تعتبر الميزانية العمومية من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة كونها تحقق المزايا التالية:²

- تبين المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين حيث تتضمن ما لها من حقوق و ما عليها من التزامات.
- تساعد في تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفق ما يعرف بنسب التغطية.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي من خلال الأرباح المحتجزة، و التمويل الخارجي من خلال نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي و نسب التداول و غيرها.

¹ - عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء- "دراسة حالة شركة اسمنت -السعودية"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص ص 19 - 20.

² - بلال معوج ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها و وظائفها، و ذلك من خلال دراسة اتجاه نمو أصول المؤسسة و حقوق الملكية.

- بيان مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية و معايير المحاسبة الدولية و معايير الإفصاح المالي الدولية.

2- جدول حسابات النتائج

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا و يتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة و تحليل نشاط المؤسسة من جهة و لتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، لقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.¹

3- جدول التدفقات النقدية

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة الشركة على توليد نقدية أو ما يعادلها، و تتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم القدرة و درجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات.

و يهدف المعيار المحاسبي الدولي المعدل و الساري المفعول إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية و ما يعادلها، و ذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية.

و يعلق المحللون و المستثمرون و الدائنون و غيرهم من العاملين و المهتمين بالدوائر المالية و الاقتصادية أهمية كبيرة على قائمة التدفقات النقدية نظرا لل صعوبات و المشاكل المصاحبة لأساس الاستحقاق التي يترتب عليها إخفاء التدفقات النقدية، و اتساع الفجوة بينهما و بين صافي الربح، و اقتناعا منهم بأن صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح، لأن نجاح الشركة يكون من خلال حصولها على صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية.²

1- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 127.

2- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة 1، فلسطين، 2008، ص 14.

4- قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تشكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، و هي حلقة الربط بين جدول حسابات النتائج و الميزانية العمومية، و لكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير و مصادره و تتضمن قائمة الأموال الخاصة المعلومات التالية:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.

- تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها كرؤوس أموال.

- المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)...

و من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين و هما:

- تتكون حسابات الأموال الخاصة من: رأس مال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات و النتيجة.

- الإشارة إلى المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.¹

5- الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تنشعها المؤسسة، هدفه الأساسي هو تكملة و توضيح فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية و جدول النتائج بأسلوب آخر، و تقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة و تفصيل بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج.

- المعلومات غير المرقمة المتمثلة في التعليقات الموجهة لتسهيل و توضيح فهم المعلومات المرقمة.²

ثانياً: المصادر الأخرى الخارجية

و هي تلك البيانات و المعلومات التي تتعلق بالبيئة المحيطة بالمؤسسة، و تكون ذات أهمية و فائدة كبيرة للمحلل المالي عند استخدام و قياس بعض الأدوات المستخدمة في التحليل، و تكون مصادرها عادة من أسواق المال، هيئات البورصة،

¹ - معوج بلال، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة 1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 59.

مكاتب الوسطاء الماليين، النشرات الدورية من المؤسسات المتخصصة سواء الحكومية أو الخاصة، مراكز الأبحاث وشركات الاستثمارات.

و كمثل على هذه البيانات و المعلومات نجد معدلات التضخم و قيمة الفرصة البديلة و الوصول إلى الكلفة الأفضل من بين البدائل المتاحة، و تقييم المركز التنافسي للمؤسسة و جودة البضاعة المعروضة و طبيعة العملاء و درجة الرضا لديهم، و مقدار التدفقات النقدية و واقع الأصول الحقيقية و اتجاهاتها المستقبلية و طرق الاستهلاك المستخدمة في المؤسسة، و القيود على سياسات توزيع الأرباح و هيكل رأس المال و طبيعة التغيرات الحاصلة أو المتوقع حدوثها، والنظام الضريبي المطبق على دولة الإنتاج و دولة التصدير و تأثيره على صافي الدخل للمؤسسة، و هيكل رأس المال الحالي وطبيعة التغيرات التي من الممكن أن تحصل، و قيمة الأصول المتداولة.

و المكونات الحقيقية للمخزون السلعي و الطرق المستخدمة في عمليات تقييم المخزون، و طبيعة العلاقة بين العاملين والإدارة و درجة رضا العاملين ، و المركز الائتماني للمشروع القصير و البعيد المدى و طبيعة الالتزامات طويلة الأجل واستحقاقها و معدلات الفائدة و طبيعة الالتزامات المحتملة، و طبيعة الأحداث الهامة المؤثرة و المتوقع حصولها بعد إعداد الميزانية.¹

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

يمكن استعراض الأطراف المستفيدة من التحليل المالي فيما يلي:²

- **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، و استقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، و يعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد و تطور هذه المديونية، و على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، و بذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه ماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، و يمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

¹ - عبد الرزاق عريف، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية"، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 93.

² - جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر "دراسة حالة مؤسسة ENSP"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 12-13.

- **الهيئات الحكومية:** يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:
 - التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها.
 - تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
 - مراقبة الأسعار.
 - غايات إحصائية.
- **إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، و عرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق الغايات التالية:
 - تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار.
 - التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
 - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
 - تقييم فاعلية الرقابة.
 - كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
 - تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
 - تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
 - تشخيص المشكلات الحالية.
 - المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.
- **الأفراد و الجهات المتعاملة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:
 - تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
 - مراقبة و متابعة الأموال المالية السائدة و تأثيرها على السوق المالي.

– **المستثمرون و الدائنون:** تكمن أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين، في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح و الأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.¹

– **أصحاب الأملاك (المشروع):** يستفيد ملاك المؤسسة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم و سندات من التحليل المالي في تحليل كفاءة عمليات المؤسسة قصيرة الأجل و طويلة الأجل، بالإضافة إلى تحليل نسبة تحقيق المؤسسة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة و تحليل سياسة توزيع الأرباح و مدى ثبات أو تغيير نسبة الأرباح الموزعة وكذلك تحليل سلامة المركز المالي و الهيكل المالي للمؤسسة.²

المطلب الثالث: مجالات، أدوات و طرق التحليل المالي: يستخدم التحليل المالي في مجالات عديدة و ذلك بالاعتماد على أدوات و طرق لتطبيقه.

أولاً: مجالات التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي في مجالات عديدة يمكن ابرازها في ما يلي:³

1- التحليل الائتماني: الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين و ذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

2- التحليل الاستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي و الذي يقوم به المستثمرون من أفراد و شركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاية عوائدها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية و سيولة المؤسسة.

3- تحليل الاندماج و الشراء: ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر معاً، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، و يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المراد شراؤها.

¹ - عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية "الاستثمار و التمويل- التحليل المالي و الأسواق المالية و الدولية"، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 90.

³ - فاطمة علاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 9- 10.

4- **التخطيط المالي:** يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإيرادات و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور أداء المؤسسة المتوقع في المستقبل و هنا يلعب التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

5- **الرقابة المالية:** تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم و مراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية و ذلك لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات و نقاط الضعف و معالجتها في الوقت المناسب.

6- **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح و قدرة المؤسسة على السيولة و سداد الالتزامات و قدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة، المستثمرون، الجهات الرسمية، و بيوت الخبرة المالية.

7- تحليل بعض الحالات الخاصة:

إن المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة و التي لا تتكرر في حياتها (التصفية و الانضمام والاندماج) و جميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، و الأصول و الخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي، الاستثماري، الائتماني و السوقي لكل مؤسسة.¹

ثانيا: **أدوات و طرق التحليل المالي:** هناك مجموعة من الأدوات و الطرق التي تستخدم في التحليل المالي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- أدوات التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحديد و معرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة، و ذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، و ضمان استمرار التسيير الفعال، و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:²

- **تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية و الملاءة المالية ...، بالاعتماد على منظور الذمة المالية (مبدأ السيولة و الاستحقاق) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في هذا التحليل.

1- جمال عبد الناصر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

2- فاطمة علاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

- **تقييم النشاط و النتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة و أسباب تحققها، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.
- **تقييم المردودية:** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، و هي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، و يمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و غيرها.
- **تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي و التحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة، كما يحتوي هذا التمويل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و تقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.
- 2- طرق التحليل المالي:** إن التحليل المالي يستخدم مجموعة من الطرق لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، تتلخص هذه الطرق فيما يلي:¹
- أ- التحليل المالي التطوري:** يقوم هذا التشخيص على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة و ذلك من أجل تشخيص وضعها الحالي و تقدير الوضع المالي المستقبلي، و من أجل القيام بهذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي و مالي متطور و فعال من أجل أن يتمكن الشخص المالي من رسم التطور المستقبلي للوضع المالي، و يركز التشخيص المالي التطور على العناصر التالية:
- **تطور النشاط:** هو متابعة التغيرات التي تطرأ على النشاط عبر الزمن، و يعتمد في التغيير على تغيير رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية...، ثم الحكم على نمو النشاط إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة و معطيات السوق، واستناداً إلى حالات النمو إما مرتفع أو مستقر أم منخفض.
- **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموع الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، و تطورها ليعين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة و يعد مؤشراً عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الانسحاب من السوق.

¹ - مروة قريوة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش-بسكرة"، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص ص 46 - 47.

- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين المخزونات، و هي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبتها تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

- تطور الهيكل المالي: يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة في الأموال الخاصة و الديون، ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمة الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها و قدرتها على السداد و مدى استغلاليتها المالية و تأثير الاستدانة على المردودية.

ب- التحليل المالي المقارن: يعتمد على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، و في معظم و أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائد في نفس القطاع، و يكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة و الأدوات و المؤشرات المالية، و يهدف التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

ج- التحليل المالي المعياري: و هو امتداد التحليل المقارن و يختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة و مستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، و يعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات و ذلك في نشاطات مختلفة.

المبحث الثالث: منهجية، معايير و مقومات التحليل المالي

يمتاز التحليل المالي بمعايره المختلفة التي تستخدم لمقارنة النسب المستخرجة، كما أن له خطوات و منهجية يعتمد عليها المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل، كما يجب مراعاة معايير و مقومات التحليل المالي لكي يقوم المحلل بالتوصل إلى نتائج دقيقة و ذات أهمية تساعد على اتخاذ القرار المناسب.

المطلب الأول: منهجية التحليل المالي

هي الطرق و الأساليب و الإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب و يمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:¹

¹ - عمار بن مالك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 17 - 18.

- 1- تحليل الهدف من إجراء عملية التقييم: يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، و يوفر على نفسه الجهد والعناء و التكاليف غير اللازمة، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.
- 2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.
- 3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه: إن المعلومات التي يحتاج إليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر كالقوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.
- 4- إختيار الأسلوب و الأداة المناسبة لحل المشكلة: إن الأساليب و الأدوات المستخدمة في التحليل المالي كثيرة نذكر منها: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.
- 5- إختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج: حيث يتم إختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي و إسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات و حدود العمليات المالية المتبعة.
- 6- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس: يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.
- 7- دراسة و تحليل أسباب الانحراف: بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية و التي أدت إلى الانحراف عن المعيار المستخدم.
- 8- مرحلة الاستنتاجات و التوصيات: تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي، حيث يتم من خلالها وضع الخطوات و الإجراءات السابقة من إعداد و تحضير و يتم خلالها توظيف أهم الاستنتاجات و الحقائق التي تم التوصل إليها من طرف المحلل، و يكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك و يحاول المحلل عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات

التالية و هي: البساطة و الوضوح في عرض الحقائق و الاستنتاجات التي توصل إليها المحلل، الإيجاز و التركيز على أهداف التحليل و اقتراح الحلول و التوصيات اللازمة.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

يرتكز التحليل المالي على عدة معايير من أجل الحكم على نسب ما و اتخاذ القرار اللازم و السليم بشأنها.

أولاً: تعريف، خصائص، إستخدامات معايير التحليل المالي

تستخدم معايير التحليل المالي من أجل الحكم على النتائج التي توصل إليها المحلل المالي، حيث تتصف معايير التحليل المالي بمجموعة من الخصائص، كما أن لها استخدامات عديدة.

1- تعريف معايير التحليل المالي:

تعرف بأنها عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملائمة نسبة ما أو رقم ما، فعند استخراج نسبة السيولة مثلاً لا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أم منخفضة، و مثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، وإن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها.¹

2- خصائص معايير التحليل المالي: من أجل أن يكون المعيار مقبولاً لا بد من أن يتصف بالخصائص التالية:²

- الواقعية: أي إمكانية تنفيذه، و أن لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، و لا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.

- الاستقرار النسبي: لا مانع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

- البساطة و الوضوح و سهولة التركيب، و أيضاً أن لا يحتمل أكثر من معنى.

3- استخدامات معايير التحليل المالي: يمكن استخدام معايير التحليل المالي فيما يلي:³

- إعطاء النسبة أو الرقم المطلوب معنى و مغزى يمكن تفسيرهما.

- استعمال المعيار كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يظهر الانحراف عن المعيار.

- تفسير الظواهر المالية المختلفة و إعطائها وصفاً كميًا.

- تفسير المدلولات و المؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.

1- عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي - أسس مفاهيم تطبيقات، الطبعة 2، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 144.

2- معوج بلال، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3- عبد الحليم كراجه و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 144.

- تحليل أداء المؤسسة المالي.

ثانياً: أنواع معايير التحليل المالي: توجد العديد من أنواع المعايير التي تستخدم لمقارنة النسب المستخرجة، و يمكن أن نميز ما يلي:¹

1- المعايير المطلقة: و هي مؤشرات متعارف عليها تعتمد على صفات مشتركة لمختلف القطاعات و المؤسسات، بغض النظر عن حجمها و نوعها و فترة التحليل، و لذلك فإن مدلولات هذا المعيار ضعيفة كونها تأخذ قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة تشترك بها كافة المشاريع، و من المعايير المطلقة شائعة الاستخدام معيار نسبة التداول و السيولة السريعة.

2- معايير القطاع أو الصناعة: و هي المؤشرات المتفق عليها في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة محل المقارنة، ويستخرج باحتساب متوسط النسب لمجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع معين و لفترة زمنية محددة، و يتولى إعداد مثل هذا المعيار الاتحادات المهنية كغرف التجارة و الصناعة و المؤسسات المالية المتخصصة، و يعد هذا المعيار مؤشر عام يبين الانحرافات عن معدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة محل الدراسة، و هو أقرب للواقع مقارنة بالمعيار المطلق، و يجب أن يأخذ المحلل المالي بعين الاعتبار عند المقارنة اختلاف طبيعة المشاريع داخل الصناعة الواحدة من الحجم و نمط الإنتاج و المعايير المحاسبية و الموقع و مكونات الهيكل التمويلي، إذ ينتقد هذا المعيار بعدم أخذه الخصائص الخاصة بالمؤسسة محل المقارنة.

3- معيار المؤسسات المماثلة: و التي لها تاريخ طويل في السوق و انجازاتها معتمدة من قبل المتعاملين و المستثمرين والأسواق المالية.

4- المعايير الإدارية (المعيار المخطط): يصمم هذا المعيار من قبل المؤسسة، و الذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، و هذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية و الخبرات السابقة للإدارة و التي تمثل مؤشراً للأداء و التقييم و تحديد الانحرافات، كذلك هذا المعيار قد يشتمل على تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية، و على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا انه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة و تقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

¹ - دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، 2009، ص ص 65 - 66.

5- المعايير التاريخية (المعيار الاتجاهي): و هو معيار تاريخي يبين أداء المؤسسة في السنوات السابقة و يحدد اتجاهها و يقيس مدى التطور أو التراجع في نشاطها، إذ يتم تقييم أدائها في الماضي، و يعد معيار التنبؤ بهذا الأداء مستقبلا من خلال المقارنات بين النسب المالية لنفس المؤسسة للسنوات السابقة، و يؤخذ على هذا المعيار طريقة احتسابه التي تعتمد على الماضي أساسا لذلك دون النظر إلى تأثير البيئة مستقبلا و متطلبات الواقع الجديد و المتطور باستمرار المؤسسات المماثلة.

و لغرض المقارنة بين نسب التحليل المالي للمؤسسة و بين المعايير المذكورة، يتطلب الأمر دراسة المعايير بدقة و اختيار المناسب منها، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل المؤسسة و المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها، كما لا بد من ملاحظة مجموعة الأسس المحاسبية المطبقة من قبل المؤسسات محل المقارنة، و خاصة في ما يتعلق بطريقة استهلاك الموجودات و طرق تقييم المخزون في نهاية المدة، و كيفية التعامل مع بعض المصاريف كمصاريف البحث و التطوير سواء من حيث اعتبارها نفقة جارية أو رأسمالية.

المطلب الثالث: مقومات و نتائج التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على عدة مقومات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة و النتائج المراد تحقيقها.

أولاً: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، منها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها، يمكن توضيحها فيما يلي:¹

1- المقومات التي يجب أن يتمتع بها المحلل المالي

- أن تتوفر للمحلل المالي الخلفية العامة عن المؤسسة و نوعية النشاط الذي تقوم به.
- أن يبين الفروض و المبادئ الرياضية و المالية التي يبنى عليها عملية التحليل.
- على المحلل المالي أن يتحلى بالموضوعية و المصداقية، و أن يعي أن دوره محصور بكشف الحقائق كما هي.
- أن لا يكتفي ببيان الأوجه السلبية أو الإيجابية في نشاط المؤسسة، بل عليه أن يقوم بعملية تفسير لنتائج عملية التحليل.

¹ - نعيم نمر داوود، التحليل المالي - دراسة نظرية و تطبيقية، الطبعة 1، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص ص 11-12.

- تتمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية، و قادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها.

2- مقومات العملية التحليلية

- أن تكون البيانات المالية و المحاسبية للمؤسسة ذات مصداقية، و تتمتع بقدر من الثقة.
- أن تقوم عملية التحليل على منهج علمي يتناسب و أهداف عملية التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.

ثانيا: نتائج التحليل المالي: بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة:¹

1- نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية التي بواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة.
- التحقق من المركز العام للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع و إظهار أحسنها و أضعفها.

2- نتائج التحليل الداخلي: يمكن للتحليل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية:

- إعطاء حكم على التسيير المالي خلال فترة التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية، الإنتاجية، التموينية و التوزيعية خلال فترة التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية للمؤسسة.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

¹ - فاطمة علاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

خلاصة:

ساهمت الإدارة المالية و المصرفية في جعل التحليل المالي من الموضوعات المهمة لتقييم الأداء المالي، هذا بجانب التطورات البيئية التي عززت من دور التحليل المالي في منظمات الأعمال المعاصرة، حيث اكتسب التحليل المالي بعده الاستراتيجي فيها من خلال أدواته التقليدية و الحديثة، و من خلال النتائج التي توصل إليها التحليل المالي يمكن للأطراف المستفيدة صياغة القرارات السليمة وفقا للهدف أو الغرض من التحليل، و في ضوء المعايير المعتمدة لمقارنة النتائج و الحكم على أداء المؤسسة، و لهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة و وسيلة للتخطيط المالي و تقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية و الوثائق المحاسبية للوصول إلى استنتاج يمكن من وضع تقييم مالي دقيق مستخدما في ذلك أساليب و مؤشرات مختلفة للتحليل.

الفصل الثاني

التشخيص المالي باستخدام مؤشرات
التوازنات المالية و النسب المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و هناك العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية وذلك من خلال القوائم و المؤشرات المالية، التي تتضمن كما هائلا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة و الحالية، يتم تحليلها باستخدام الأساليب و الأدوات المناسبة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر و ما ينجر عنها من نتائج سلبية.

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازنات المالية و النسب المالية، حيث سيتم التطرق إلى التشخيص المالي من خلال مفهومه، أهدافه، أدواته و نتائجه، بالإضافة إلى أهم مؤشرات التوازنات المالية و النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الأول: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي مرحلة جد مهمة قبل اتخاذ أي قرار من طرف مسؤول المؤسسة، لأنه يسمح بمعرفة القيود الحقيقية التي تحيط بالمؤسسة و العوامل المسببة لمشاكل المؤسسة، و بالتالي اتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي و أهميته

يعتبر التشخيص المالي أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها المالي و الصناعي و التجاري، فهي تهدف إلى تشخيص و فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة و دعم التقدير المستقبلي.

أولاً: تعريف التشخيص المالي

هناك عدة تعريفات للتشخيص المالي نذكر منها:

التشخيص المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات و القوائم المالية بهدف جمع المعلومات و تحليلها و هذا من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة.¹

كما يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية. و تعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، و ذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيس للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة و التي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة، و هي معطيات متعلقة بالبنوك، العملاء، الموردين، المنافسين و حالة الاقتصاد ككل.²

و يقصد به في غالب الأحيان التشخيص الموجود عند الممولين الخارجين عن المؤسسة و هو يرتبط في هذه الحالة بالتحليل المنحزة على الأوراق انطلاقاً من الوثائق المحاسبية من خلال رؤية هادفة مبنية على ضمانات قانونية ممكنة مع معايير مالية كلاسيكية مفروضة من طرف المحيط و القوانين و العلامة الضرورية لصحة مالية جيدة.³

¹ - مروة قريرة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ - Clande Buono, *Finance D'entreprise, Les règles du jeu*, 3ème tirage, paris, 2004, p280.

ثانيا: أهمية التشخيص المالي: للتشخيص المالي أهمية بالغة تكمن في:¹

- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية و المالية للمؤسسة.
- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالإطلاع على ماضيها أولا و وصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا.
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة و استغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها و توضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الإختلالات.
- يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة و القرارات الحقيقية للمؤسسة و من ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة و ما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات.
- يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص.
- يسمح بتحديد توقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.
- يسمح بتقييم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.
- يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية و وضع نظام معلومات يسمح بتسيير و تحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية.
- يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة.
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير و المتوسط، و يسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية و منتظمة.

المطلب الثاني: أهداف و أدوات التشخيص المالي

يقوم التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم تحليل الوضعيات المالية بهدف تشخيص الوضع الحالي و تقدير الوضعية المالية المستقبلية، حيث لا بد من امتلاك أدوات للتشخيص المالي.

¹ - خليفة الحاج، نور الدين وكال، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعديه، سوق أهراس، يومي 22 و 23 ماي 2012، ص 6.

أولاً: أهداف التشخيص المالي: أصبح التشخيص المالي ضرورة قصوى لإدارة الأعمال و لتسيير المؤسسات بشكل سليم، و بصفة عامة فان التشخيص المالي يهدف إلى تحديد المركز المالي الصافي للمؤسسة و تشخيص وضعيتها. و نظراً لتعدد مجالات انتماء كل محلل مالي فإن الهدف يختلف باختلاف تلك المجالات:¹

1- المؤسسة: تعتمد على التشخيص المالي من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاختبار السياسة التمويلية الملائمة بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي يمكنها من التنبؤ بالصعوبات المتعلقة بالمروددية و الأخطاء المتمثلة في نقص السيولة والوقوف على طبيعة تطور المؤسسة و غيرها.

2- المورد: كونه الممول الرئيسي للمؤسسة بالبضائع و المواد الأولية و التي تستحق التسديد في الآجال المحددة، لا يكون اهتمامه بخزينة المؤسسة فحسب بل بطبيعة علاقة المؤسسة بالبنك فكلما كانت هذه العلاقة جيدة فإن المورد يضمن تحصيل أمواله في الآجال المحددة.

3- البنوك: تسعى من خلال التشخيص المالي إلى التنبؤ بالعجز المتوقع على مستوى خزينة المؤسسة و ذلك حرصاً على ضمان استرجاع أموالها.

4- الزبون: إن اهتماماته تتناقض مع اهتمامات المورد أو البنك فهو يسعى لاكتشاف نقاط الضعف و معرفة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة للاستفادة من الشروط المثلى للتسديد، و ذلك انطلاقاً من موقعه التفاوضي القوي أمام المؤسسة من خلال فرض شروطه المتعلقة بالأسعار و التخفيضات و آجال التسديد.

5- المنافسون: هدفهم يكمن في معرفة وزن المؤسسة المنافسة في السوق، و ذلك بالتعرف على تطور مبيعاتها.

ثانياً: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد و معرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة، و ذلك ضماناً لتحسين الوضع في المستقبل، و ضمان استمرار التسيير الفعال، و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:²

¹ - عمر تواتي، إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة- فرع برج بوعريبيج"، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 8.

² - مروة قريرة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

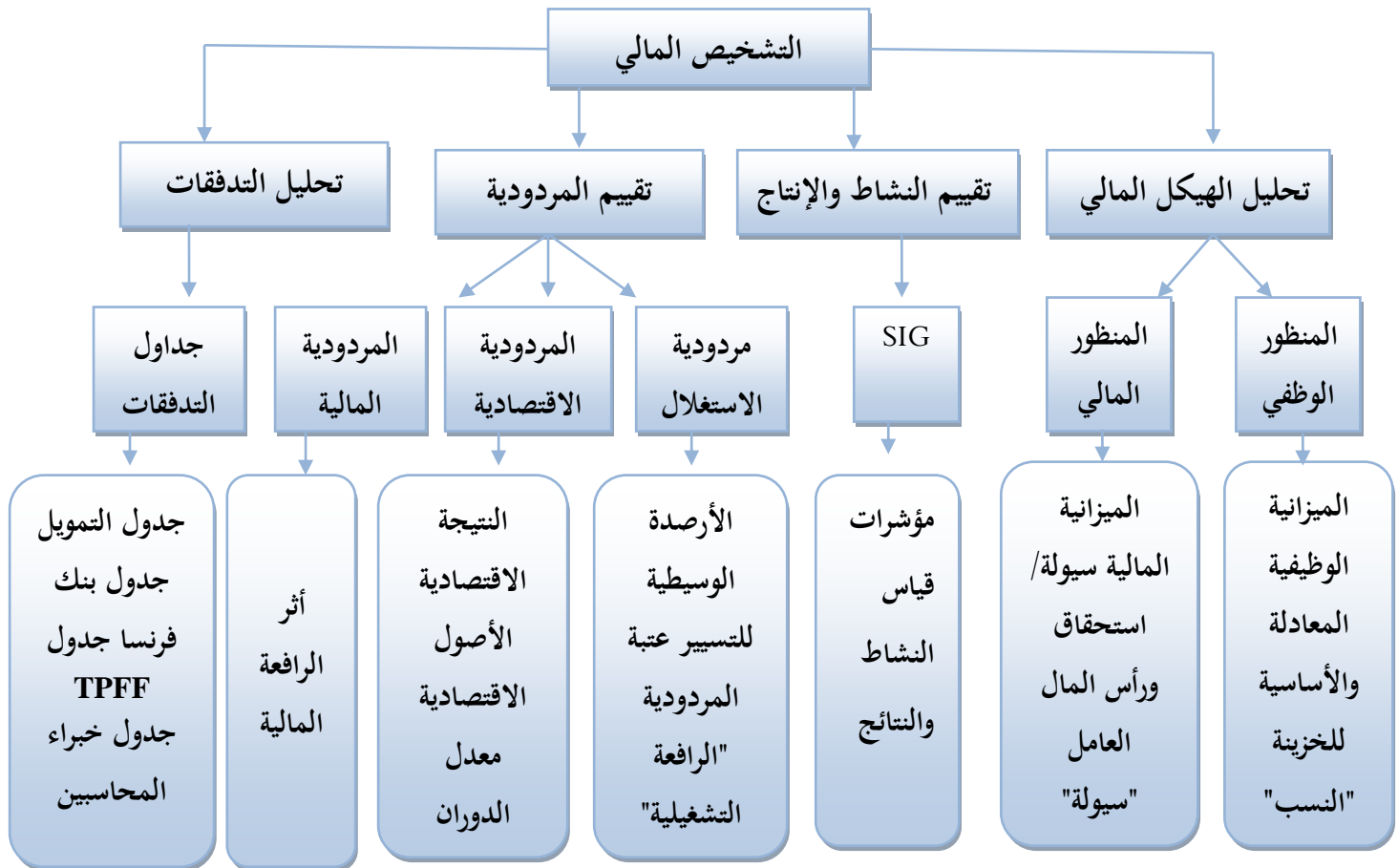
1- تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية المالية، وهذا بالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم النشاط و النتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، و هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة و أسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

3- تقييم المردودية: و هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، كما أنها المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء و يمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و غيرها.

4- تحليل التدفقات المالية: تمثل التحليل الأكثر تطورا و يمكن من خلالها تحليل التوازن المالي، الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية و تقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة، و يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): أدوات التشخيص المالي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المطلب الثالث: خطوات و نتائج التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى و من محلل لآخر و ذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، حيث أن الهدف الأساسي يتمثل في الوصول إلى نتائج مقبولة.

أولاً: خطوات التشخيص المالي: تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:¹

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة و القرارات المراد اتخاذها).
- الفترة الزمنية المعنية بالدراسة.
- اختيار الطريقة المناسبة للتشخيص.
- جمع المعلومات المالية و الإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
- إجراء الحسابات اللازمة و استعمال النسب و وضع المؤشرات في الجداول.
- التحليل و مقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
- وضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة و وضع التوصيات.
- القيام برسم سياسة و اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً: نتائج التشخيص المالي

إن الهدف من التشخيص المالي هو الوصول إلى نتائج سريعة و مرضية، و أهم هذه النتائج ما يلي:

1- نتائج التشخيص المالي الخارجي: أهمها ما يلي:²

- توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة.
- تقييم الحالة المالية و مدى ضمان مصالح المساهمين و المشتركين.
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها و نصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استعداد المؤسسة للاستدانة و قدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

¹ - قريرة مروة، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

² - خليفة الحاج، نور الدين وكال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2- نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح التشخيص المالي الداخلي باتخاذ القرارات و الأحكام التالية:

- تقدير المركز المالي للمؤسسة.
- تحديد الأخطار (خطر الاستغلال أو خطر مالي).
- اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح).

المبحث الثاني: التحليل باستخدام التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، و من أهمها رأس مال العامل، احتياجات رأس المال و الخزينة.

المطلب الأول: رأس مال العامل

يعتبر رأس المال من أهم مؤشرات التوازن المالي، و يوفر للمؤسسة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة.

أولاً: مفهوم رأس مال العامل: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة، و الذي يتميز بدرجة استحقاق ضعيفة يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة كبيرة.¹

ثانياً: مفهوم رأس مال العامل الصافي الإجمالي: رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، و ضمان استقرار توازن هيكلها المالي.²

ثالثاً: أنواع رأس مال العامل و طرق حسابه: هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل و هي:

1- رأس المال العامل الخاص: و هو المقدار من الأموال الخاصة بتمويل الأصول الثابتة، و يحسب بطريقتين هما:³

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة - مجموع الديون

من أسفل الميزانية

¹ - سليمان براهيم، إبراهيم دويدي، التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة "دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب و الخضر الجافة- البويرة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلبي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص 29.

² - Béatrice Meunier-Rocher , **Le diagnostic financière**, édition, organisation, Paris, 2007, p 56.

³ - خولة أوراغ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

حيث أن الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير و مدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.¹

2- **رأس المال العامل الإجمالي:** يضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة و تتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، و يتم حسابه بالطريقة التالية:²

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

3- **رأس المال العامل الأجنبي:** يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون، و هنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السليبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، حيث أصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، و ارتبط دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، و أصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة، حيث يكتب وفق الصيغة التالية:³

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

4- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي:** يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة و يتم حسابه بطريقتين هما:⁴

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أعلى الميزانية

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

من أسفل الميزانية

¹ - ورده أو عمران، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي " دراسة تطبيقية للوضع المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية و التسيير العقاري- البويرة"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و تطبيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015، ص 47.

² - خولة أوراغ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴ - مرجع نفسه، ص 38.

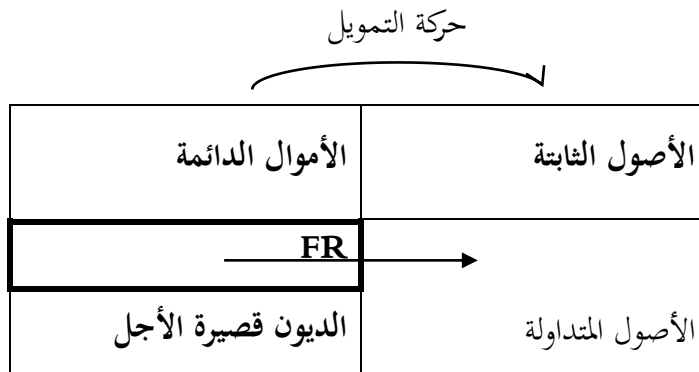
رابعاً: الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، و القطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى و بطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه.¹ و بصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل الصافي و هي:²

1- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$ *

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، و حسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، و هذا يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

شكل رقم (2-2): رأس مال العامل الصافي موجب



المصدر: المرجع نفسه، ص 66.

2- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

¹ - jean luk boulot, *P'analyse financière*, édition, publiunior, paris, 1982. P 55.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

* - fond de roulement.

الشكل رقم (2-3): رأس المال العامل الصافي معدوم.

حركة التمويل

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل

المصدر: المرجع نفسه، ص 66.

3- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

الشكل رقم (2-4): رأس المال العامل الصافي سالب.

حركة التمويل

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	الديون قصيرة الأجل
الأصول المتداولة	

المصدر: المرجع نفسه، ص 69.

المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال الصافي الإجمالي

من أجل تقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات و الموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى تحقق هيكله مالية جيدة وملائمة، و بالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية و التي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

أولاً: مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.

فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها و يستثنى منها

القروض المصرفية و كل الديون القصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد، و بالتالي لم تعد مورداً مالياً قابلاً للاستخدام.¹

ثانياً: أنواع الاحتياج في رأس المال العامل: يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى:²

1- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

ينطبق عليه التعريف السابق و يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى ديون الاستغلال و يمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال:

الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

2- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الغير رئيسية و تلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، و يحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال:

الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

3- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

و هو مجموع الرصيدين السابقين و يعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية و غيرها و يحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال.

المطلب الثالث: الخزينة الصافية

تتمثل الخزينة في مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة و التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، حيث تعتبر هامش ضمان بالنسبة للمؤسسة.

¹ - Geudi Norbert, **Finance d'entreprise les règles du jeu**, Edition : Organisation, paris, 1997, P 121.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84 - 85.

أولاً: تعريف الخزينة الصافية

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، فإن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، و أن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة و بالتالي زيادة الربحية، و تحسب الخزينة بالعلاقة التالية:¹

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات المال العامل}$$

ثانياً: الحالات الممكنة للخزينة

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة و هي:

الحالة الأولى: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و بالتالي يكون هناك فائض في رأس المال مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة، و هو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي تفوق الخصوم المتداولة.²

الحالة الثانية: الخزينة السالبة

في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا أنه أقل من احتياجات رأس المال العامل، و عليه فإن الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة و أن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة إذن هناك عجز هيكلية، و هي في خطر لهذا يجب عليها المطالبة بحقوقها أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الإنتاجية.³

¹ - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2004، ص 51.

² - المرجع نفسه، ص 51.

³ - وردة أو عمران، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الحالة الثالثة: الخزينة الصفرية

تعتبر الحالة المثلى للخزينة، و هنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، و ذلك يتساوى كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.¹

ثالثاً: طرق معالجة إختلالات الخزينة: من الطرق التي يلجأ إليها المسير المالي، لاستدراك إختلالات الخزينة:²

1- خصم أوراق القبض: تلجأ المؤسسة إلى خصم أوراق القبض لدى البنك، من أجل قبض قيمتها الحالية غير من أجل تسديد مستحقاتها التجارية، حيث يقوم البنك بتقديم سيولة للمؤسسة، و تتخلى المؤسسة في هذه العملية على جزء من قيمة الورقة التجارية (سعر الخصم).

2- تسيير كفاء للمخزونات: يحاول المسير المالي التحليل في المخزون، و المحافظة على مستوى يضمن الاحتياجات الإنتاجية، و كذلك تجنب الشراء بكميات كبيرة، و من ثم عملية تسديد مستحقات الموردين و يتم تسريع عملية البيع للتحليل من المخزون و المحافظة على مستوى يرضي الزبائن، و ذلك يتجنب الإنتاج الكبير المسبق و تمديد الفترة بين الالتزام بأعباء الإنتاج و المبيعات، و بالتالي التحصيل السريع.

3- تسريع تحصيل الذمم المالية: حيث يشكل الزبائن أهم عنصر يمكن تحريكه إذ تقوم المؤسسة بتحصيل مبيعاتها الآجلة بأسرع ما يمكن دون التعرض لخسارة بسبب التشديد في التحصيل، فمن الممكن أن تلجأ المؤسسة إلى أسلوب الخصم النقدي دون أن تضيع ميزة البيع الآجل.

4- الدفع للدولة والهيئات الاجتماعية في الوقت المناسب: فالدولة هي التي تحدد قواعد دفع الضرائب و الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة إذا يجب على كل مؤسسة أن تبعث بالشيكات الموافقة لمصالح الضرائب في الوقت المحدد لتجنب تكاليف التأخير.

5- استخدام النقد الفائض: و ذلك من خلال استعانة المؤسسة بأسلوب الميزانية التقديرية للخزينة لفترات زمنية متتالية، و بتحليل الانحرافات في الموازنات السابقة يمكنها معرفة فترات فائض السيولة بشكل دائم أو بشكل مؤقت، فإذا كان

1- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2- سليمان براهيم، إبراهيم دويدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

الفائض دائما يستخدم هذا الفائض في تمويل أصول ثابتة، أما إذا كان الاستخدام مؤقتا فيستخدم في توظيف قصير الأجل مضمون الاسترجاع في المدة المحددة له.

6- التفاوض مع البنك: يمكن للمسير المالي في المؤسسة أن يتفاوض مع المصرفي بخصوص سعر الخدمة التي يقدمها لها، و لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الشروط المعرفية هي دائما مرنة، بل توجد حدود معينة يكون من الصعب تجاوزها، فالمسير المالي يسعى من أجل تخفيض تكلفة القروض و تعطيمهم ربحية (مردودية التوظيفات)، و هذا يقتضي أن يكون على علم تام بالشروط المصرفية التي يتم تطبيقها على عمليات الاقتراض و التوظيف مثل تواريخ القيمة و زيادة الهوامش المصرفية إلى المعدل المرجعي التي تطبقها البنوك حسب نوع كل قرض و مختلف العمولات.

المبحث الثالث: التحليل باستعمال النسب المالية

التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية و من أكثرها شيوعا، فهو من أقدم أدوات التحليل المالي و أهمها لأنها تدخل في أي عملية تحليل و تقييم، كما يعتبر من الوسائل المهمة و الأساسية في دراسة المركز المالي للمؤسسة، و إذا تم تفسير النسب تفسيراً سليماً فإنها تساعد على اتخاذ قرارات سليمة، كما أنها تشير و ترشد المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى المزيد من البحث و الاستقصاء.

المطلب الأول: ماهية النسب المالية

هناك عدد غير محدود من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، التي تهدف إلى تقييم أداء المؤسسة.

أولاً: مفهوم النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات الأكثر استعمالاً في الحياة المهنية، نظراً لسهولة تطبيقها و تعدد الأغراض التي تحققها، حيث تستخدم هذه النسب لقياس المردودية و المخاطرة في المؤسسة و هي عبارة عن علاقة بين متغيرين تستخدم من أجل إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية، و تعطي معلومة قابلة للاستعمال في التحليل المالي، و لها أهمية كبيرة حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية ليس لها معنى و لا تعبر بوضوح عن الوضع المالي، لهذا يقتضي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي لتعطي و تعبر عن نتائج ذات دلالة¹.

و يهدف التحليل من خلال النسب المالية إلى:²

¹ - نيفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة "دراسة حالة مؤسسة التوزيع و صيانة العتاد الفلاحي - ورقلة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 54.

² - سليمان برباح، إبراهيم دويدي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات و رسم السياسات و إجراء المقارنات على مختلف المستويات بما فيها تلك المقارنات بين المؤسسات المتجانسة.
- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية من القيام بأعمالها بفعالية و جدية و ذلك من خلال توفير المعلومات التحليلية.
- قياس نقاط الضعف و القوة في المؤسسة.

ثانيا: أسس التحليل المالي بالنسب

هناك عدة أسس يجب أخذها بعين الاعتبار في التحليل المالي بالنسب و من بين هذه الأسس ما يلي:¹

1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: نظرا لوجود عدد كبير من النسب المالية، فإنه من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي، لكي يتم اختيار بعض النسب المالية التي تفيد الحصول على المعلومات المطلوبة بناء على الهدف المحقق، إلا أن تحديد الهدف من التحليل هو أمر صعب لاختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وكذا بسبب التأثير المشترك بين عناصر النشاط الاقتصادي.

2- بناء النسب المالية بطريقة منطقية: و يتم الاعتماد في بنائها على ما يلي:

- بناء النسب المالية بشكل يجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تكوينه.
- بناء النسب المالية على أساس قيم مناسبة و معدة على أسس معتمد عليها.
- يجب أن يتم بناء و إعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة و تحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- اختيار النسب المناسبة و الملائمة للتحليل.
- تحديد الحد الأقصى و الأدنى لكل نسبة.
- تحديد الدلالات و التفسيرات التي تشير إليها كل نسبة.

¹ - نفيسة حجاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

المطلب الثاني: نسب السيولة، التمويل و المديونية

يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنها ليست جميعها ذات مدلول مهم، لذا يجب اختيار الأهم منها و تفادي النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

أولاً: نسب السيولة

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.¹

و تتوقف السيولة على عاملين مهمين هما المدة اللازمة للتحويل و المخاطر المرتبطة بهذا التحويل المتمثلة في فقدان جزء من الأصل و تختلف درجة السيولة من أصل إلى آخر.²

1- نسبة التداول: (نسبة السيولة العامة): تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة، أي تقيس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل، و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تشير النسب المنخفضة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، فهناك من يرى بأن نسبة التداول النموذجية هي اثنان، إلا أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد، أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

2- نسب السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول و تظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد، و لقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة، و تحسب هذه النسبة كما يلي:⁴

¹ - وردة أو عمران، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² - نفيسة حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ - فاطمة الزهرة تيجاني، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مؤشرات التحليل المالي "دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال - عنابة"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة دولية و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016، ص 36.

⁴ - منير شاكر، إسماعيل إسماعيل و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 73.

نسبة السيولة السريعة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

3- نسبة السيولة النقدية: يعتبر مؤشر السيولة النقدية أكثر المؤشرات دقة في تقييم سيولة المؤسسة، و تحسب هذه النسبة انطلاقاً من العلاقة التالية:¹

نسبة السيولة النقدية = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة

تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل بناءً على ما يتوفر لديها من أصول نقدية و شبه نقدية فقط مستبعدين جميع الأصول، و تعتبر هذه النسبة أدق من سابقتها، و توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل في فترة وجيزة، و هي تعطي مؤشراً للإدارة أنه في أسوأ الحالات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل، عموماً كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً دالاً على سلامة الوضع المالي للمؤسسة.

ثانياً- نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة و تتمثل نسب التمويل في:²

1- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100٪ فهذا يدل على أن جزءاً من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل و تكون المؤسسة فيه قد خلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول و تكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) 100 %

2- نسبة التمويل الخاص: و تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها من تغطية الأصول الثابتة، حيث يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال كهامش أمان و تكتب هذه النسبة على الشكل التالي:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأموال الثابتة) 100 %

3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد للديون حيث:

¹ - عبد الرزاق عريف، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 45.

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموع الديون) 100 %

4- نسبة التمويل الخارجي: و تسمى أيضا بنسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية حيث تكون مرافقة للسنة السابقة، و هي مقارنة الموجودات بمجموع الديون فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة و لو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات و تصاغ كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون / مجموع الأصول) 100 %

ثالثا: نسب المديونية: هذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و التزاماتها الطويلة المدى مثلا، و هي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال و يمكن حساب نسبة المديونية بالاعتماد على البيانات الواردة في الميزانية و تسمى عندها نسب الرفع المالي أو بالاعتماد على بيانات قائمة الدخل و تسمى حينئذ بنسب التغطية، و يمكن تقسيم نسب المديونية إلى:¹

1- نسب الرفع المالي:

أ- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (المالكين): و تسمى أيضا بنسبة الإقراض إلى حق الملكية.

نسبة المديونية = إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل) / حقوق الملكية

و تقيس هذه النسبة التزامات المؤسسة نحو دائنيها و علاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك، و يعبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين و عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض من قبل المؤسسة، و يرى البعض أن الحد الأقصى لهذه النسبة في الميدان الصناعي هي 1,1.

ب- نسب الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية: و تبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال الذي يقدمه أصحاب المشروع و التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية و ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% قد يكون مؤشرا على اقتراب الخطر و مؤشرا على اضطرار المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على المصادر قصيرة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.

ج- الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل: و تتمثل هذه المعادلة في:

الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل ÷ {الديون طويلة الأجل + حقوق المساهمين (أسهم عادية و أسهم ممتازة)}

¹ - أيمن الشنطي، عامر شنقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، الطبعة 1، دار البداية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص ص 226 - 229.

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة تزداد المخاطرة و تبين أهمية الالتزامات طويلة الأجل إلى مصادر التمويل.
د- حقوق المالكين إلى أصول الثابتة:

حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة = حقوق المالكين (المساهمين) / صافي الموجودات الثابتة

و من خلالها يمكن الحكم على مدى كفاية حقوق المالكين في مواجهة الاستثمار في الموجودات الثابتة و تعتبر هذه النسبة مؤشرا إلى نوع التمويل الذي ستحتاجه المؤسسة مستقبلا.

2- نسبة التغطية: الهدف منها معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها أي قدرتها على دفع الفوائد و الأقساط و ذلك من خلال ما تحققه المنشأة من أرباح، و نسب التغطية هي:

أ- عدد مرات تحقق الفائدة: و تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على دفع الفوائد على القروض من الدخل المحقق قبل الفوائد و الضريبة، و كلما كانت هذه النسبة أكبر من (1.1) كلما كانت مقدرة المؤسسة على سداد الفوائد أكبر، و تزداد ثقة المقترضين بالمؤسسة، و تتمثل في المعادلة التالية:

عدد مرات تحقق الفائدة = الدخل قبل الفوائد و الضرائب السنوية المدفوعة / الفوائد

ب- نسبة خدمة الدين الطويل الأجل: و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد أقساط القروض طويلة الأجل من أرباحها و تتمثل في المعادلة التالية:

نسبة خدمة الدين الطويل الأجل = صافي الربح + الاستهلاك + الإطفاءات / الجزء القصير الأجل من الدين الطويل الأجل (أقساط القروض).

3- نسبة التغطية الشاملة: و قد أطلق عليها نسبة التغطية الشاملة لشمولها في المقام جميع الالتزامات الموقعة على المؤسسة خارج نطاق تكاليف العمليات، و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية:

نسبة التغطية الشاملة = الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة / الالتزامات الثابتة.

المطلب الثالث: نسب النشاط و الربحية

بالإضافة إلى النسب سابقة الذكر لا يمكن إهمال نسب النشاط و الربحية، و التي تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في تسيير أصولها.

أولاً: نسب النشاط

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات و مستوى الاستثمار في عناصر الموجودات و نسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء و الربحية للمؤسسة على المدى البعيد.¹ يمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

1- معدل دوران المخزون: يمثل معدل دوران المخزون سرعة تداول المخزون السلعي، حيث أن انخفاض هذا المعدل يدل على حركة بطيئة للمخزون أو أن هناك ركود في البضاعة المخزنة و عدم وجود طلب كاف عليها و قد ترجع الزيادة في المخزون نتيجة عدم فعالية أساليب الرقابة على المخزون، و يحسب معدل دوران المخزون بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

و يحسب متوسط فترة تصريف المخزون كالتالي:³

$$\text{متوسط فترة تصريف المخزون} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

حيث كلما قلت فترة التخزين كان أفضل للمؤسسة، فتكاليف التخزين تصبح أقل و سيولة المؤسسة تتحسن و حاجة المؤسسة إلى الأموال تقل.

2- معدل دوران مجموع الأصول: تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، حيث تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات، و لذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في

¹ - سليمان براج، إبراهيم دويدي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² - نفيسة حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة 1، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص

استخدام الأصول و كلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة، و يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال (صافي المبيعات)} / \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

3- معدل دوران المدينين: إن هذه النسبة تقيس كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها و هو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المؤسسة و ربحيتها، و يستخدم المحلل المالي لهذا الغرض الصيغة التالية لاستخراج معدل دوران الذمم المدينة، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{المبيعات الآجلة} / \text{متوسط الذمم المدينة}$$

$$\text{متوسط الذمم المدينة} = \text{معدل دوران الذمم المدينة} / 360$$

حيث أن المعادلة الثانية نتاجا للأولى و قد يضطر المحلل المالي إلى استخدام المبيعات الإجمالية بدلا من المبيعات الآجلة في حال عدم توفر هذه الأخيرة.

4- معدل دوران الحسابات الدائنة: يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة عادة عندما تقوم المؤسسة بوضع أو تقييم سياستها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما يمنحه الموردون للمؤسسة من وقت لسداد ديونها و بين ما تمنحه المؤسسة من وقت للزبائن لسداد ديونهم، و أهم ما يجب مراعاته و الأخذ به هو أن تكون الفترة الممنوحة للعملاء أقل من الفترة التي يمنحها الموردون حتى يتسنى للمؤسسة تحصيل الديون من قبل العملاء و تسديد ما عليها للموردين و بالتالي ضمان استمرار الأنشطة التشغيلية، يمكن حساب المعدل انطلاقا من:³

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \text{المشتريات الآجلة} / \text{الذمم الدائنة}$$

¹ - فاطمة الزهرة تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

² - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية "مدخل نظري و تطبيقي"، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص ص 156-157.

³ - عبد الرزاق عريف، مرجع سبق ذكره، ص 99.

كما يمكن للمحلل المالي أن يستخرج فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة بالأيام انطلاقاً من العلاقة الرياضية التالية:¹

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = 360 / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة عن متوسط فترة الائتمان كلما خفض من ضغوطات السيولة على المؤسسة، مما يزيد الفترة الممنوحة لتسديد فواتير الشراء و بالتالي تخفيض ضغوطات السيولة.

5- نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة: تستخدم هذه النسب بالإضافة إلى النسب السابقة لإلقاء مزيد من الضوء على سياسات الائتمان و التحصيل في المؤسسات، و يتم من خلال هذه النسبة الربط بين المبيعات الآجلة من جهة و الديون المعدومة من جهة أخرى، حيث أن الديون المعدومة أحد نتائج سياسة البيع الآجل، لذا فإن هذه النسبة تأخذ الصيغة التالية:²

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة} = \text{الديون المعدومة} / \text{المبيعات الآجلة}$$

إن الحصول على مؤشر متدني لهذه النسبة سيعني انخفاضاً للديون المعدومة بل هو مؤشر على دقة اختيار الزبائن من قبل المؤسسة و كفاءة آليات تحصيل الديون منهم. و يمكن للمحلل المالي أيضاً في هذا المجال استخدام النسبة التالية للحصول على نفس الأهداف.

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة} = \text{الديون المعدومة} / \text{الذمم المدينة}$$

فالديون المعدومة هي في الأصل ذمم مدينة و نتيجة لظروف، و أسباب معينة تم اعتبارها ديوناً معدومة، و الحصول على مؤشر عالي لهذه النسبة يعطي مؤشراً سلبياً.

6- معدل دوران صافي رأس المال العامل: و يعرف بنسبة صافي رأس المال العامل و يأخذ الصيغة التالية:³

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي رأس المال العامل}$$

و يمثل صافي رأس المال المتبقي من الأصول المتداولة بعد تغطية الالتزامات المتداولة و يمكن استخراجه من = (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة).

¹ - نفيسة حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

³ - منير شاكر، إسماعيل اسماعيل و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

و بالتالي فإن الزيادة في هذا المعدل يعطي مؤشرا مهما على كفاءة المؤسسة في إدارة صافي رأس المال العامل لتوسيع قاعدة و حجم مبيعاتها و يشير معدل دوران صافي رأس المال العامل إلى مقدار المبيعات الذي يولده كل دينار من صافي رأس المال العامل.

7- متوسط فترة التحصيل: يتم التعبير عن فترة التحصيل بالأيام، و يستخدم معدل دوران الذمم المدينة في مقام هذه النسبة، و تأخذ الصيغة التالية:¹

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

و إذا ما أراد المحلل المالي يمكنه أن يعوض عن عدد أيام السنة (360) يوما بعدد الأشهر (12 شهرا)، فكلما قل عدد أيام فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة سياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المؤسسة و بالرغم مما تقدمه نسبة متوسط فترة التحصيل من مؤشرات هامة على سرعة دوران الذمم المدينة إلا أنه يؤخذ عليها معادلة الذمم المدينة بشكل إجمالي دون النظر إلى خصوصية كل دين من حيث مبلغه الإجمالي و فترة استحقاقه.

ثانيا: نسب الربحية

تمثل الربحية النتيجة النهائية لعدد من السياسات و القرارات التي تتخذها المؤسسة، حيث توفر نسب الربحية معلومات تشير إلى مدى فاعلية عمليات و سياسات المؤسسة، و إلى جانب ذلك تبين هذه النسب الآثار المجتمعة لجوانب السيولة و الأصول و الديون على النتائج التشغيلية للمؤسسة، و تبعا لذلك تقيس هذه النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح.²

و من أهم مؤشرات قياس الربحية نجد:

1- هامش إجمالي الربح: هو أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية المؤسسة، و يحتسب هامش إجمالي الربح من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات و هامش إجمالي الربح الناتج يقسم على المبيعات للوصول إلى نسبة هامش إجمالي الربح و هذه النسبة تشير إلى الهامش المتوفر لامتصاص تكاليف البيع و الإدارة و غيرها، و يمكن توضيح ذلك من خلال:³

$$\text{هامش إجمالي الربح} = (\text{إجمالي الربح} / \text{المبيعات}) \times 100\%$$

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

² - معوج بلال، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ - عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقبي، و آخرون، الإدارة المالية "النظرية و التطبيق"، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2008، ص 106.

إن حجم هامش إجمالي الربح يرتبط بطبيعة الصناعة إلى حد كبير، و يحتاج تفسير هامش إجمالي الربح للرجوع إلى النماذج و المعايير الخاصة بتلك الصناعة.

2- نسبة هامش الربح التشغيلي: و يقصد بها قدرة المؤسسة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الأساسي، و هي تعبر عن العلاقة بين قدرة الوحدة النقدية في توليد الربح بهامش الربح التشغيلي، و قدرة الوحدة النقدية من الموجودات المستثمرة في تحقيق المبيعات، و بالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في التعامل مع تكاليف التشغيل المرتبطة بالعمليات و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة هامش الربح التشغيلي} = (\text{صافي ربح العمليات التشغيلية} / \text{مجموع المبيعات}) \times 100\%$$

و لتقييم ادارة المؤسسة من خلال هامش الربح التشغيلي نتبع المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو النسبة المستهدفة من قبل المؤسسة طبقا لخططها، و كلما زادت النسبة كلما دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار فيها.

3- هامش صافي الربح: و تمثل العلاقة بين صافي الربح و المبيعات، إن حساب هذه النسبة يمكن أن يعدل استنادا إلى حاجة المحلل مثل استبدال صافي الربح بالعائد قبل تكاليف الفائدة أو العائد بعد الفوائد و الضرائب، و يحسب كالتالي:²

$$\text{هامش صافي الربح} = (\text{الربح الصافي} / \text{المبيعات}) \times 100\%$$

4- تحليل نفقات التشغيل: تقوم الإدارة بإجراء هذا التحليل لتقييم فعالية المصاريف لتحقيق المبيعات و يتم التعبير عن مصاريف التشغيل كنسبة مئوية من المبيعات لتحديد نسبة مئوية منها و التي صرفت على عبء معين و تتمثل في المعادلة التالية:³

$$\text{تحليل نفقات التشغيل} = (\text{نفقات التشغيل} / \text{المبيعات}) \times 100\%$$

5- العائد على الموجودات: تعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة مع ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول

العاملة و هي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة، كما أنها تحقق الغايات التالية:⁴

- المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة و الخاصة بالاقتراض.

- تعكس الكفاءة التشغيلية.

¹ - بلال معوج ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² - عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي السافي، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 106.

³ - نفس المرجع السابق، ص 106.

⁴ - عبد الحليم كراجه و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

- أفضل النسب للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب} / \text{مجموع الموجودات}) \times 100\%$$

6- العائد على حقوق المساهمين:

هي مقياس شامل للربحية حيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح الشامل و ليس صافي ربح العمليات، كما أنه مؤشر على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، و يحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{صافي حقوق المساهمين}) \times 100\%$$

¹ - نفس المرجع، ص 200.

خلاصة:

إن دراسة التوازنات المالية تهدف أساسا للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات عسر مالي، و ذلك من خلال توفير هامش للأمان و المتمثل في رأس المال العامل الذي يوجه بدوره لتغطية احتياجات المؤسسة، و الفرق بين رأس المال والاحتياج يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة للتوازن المالي للمؤسسة و يتم الانطلاق منها من أجل معالجة اختلال التوازنات المالية في المؤسسة.

كما يمكن الاستعانة بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة و تعطي مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة، حيث اعتمد التحليل المالي على النسب من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي بالنسب.

الفصل الثالث

دراسة الوضعية المالية لمؤسسة نور ألوور -

الجزائر -

تمهيد:

بعد التطرق في الفصول السابقة إلى الأسس النظرية لأهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و هذا من خلال عرض أهم المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي و الكشف عن حقيقة وضعها المالي، و لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع و قد وقع الاختيار على مؤسسة نور ألور -الجزائر- باعتبارها مؤسسة اقتصادية و إنتاجية.

و بهدف تقييم الوضعية المالية لهذه المؤسسة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث فتناولنا في المبحث الأول لمحة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة و نشاطها و هيكلها التنظيمي أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل الهيكلة المالية و مؤشراتنا أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تناولنا التحليل باستعمال النسب المالية لنختتم بعدها الفصل ببعض التوصيات والاقتراحات في هذا الصدد.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن شركة نور ألور-الجزائر-

سيتم في هذا المبحث التعريف بالمؤسسة محل الدراسة و نشاطها و التعرف على أهم المصالح المتواجدة فيها و هيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى إبراز أهمية المؤسسة و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة و موقعها و نشاطها

تلعب مؤسسة نور ألور للتصدير و الاستيراد دورا هاما في تنشيط و تنمية الاقتصاد المحلي، و للتعريف بهذه المؤسسة لابد من إعطاء صورة عامة عن موقعها و نشاطها.

أولاً: تعريف المؤسسة و موقعها

المؤسسة الاقتصادية و الإنتاجية نور ألور للاستيراد و التصدير هي مؤسسة ذات طابع خاص، تأسست على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال قدره 40100000.00 دج، منذ 04 ماي 2010، تقع المؤسسة ببلدية الكاليتوس طريق المسجد رقم 01 القصر الأحمر بولاية الجزائر، تتربع على مساحة تبلغ 3500 م²، حيث يبلغ عدد زبائنها حوالي 50 زبون يوميا.

- في مارس 2012 شاركت في معرض للإنتاج الوطني بقصر المعارض الدولي بالسنوبر البحري في الجزائر العاصمة، حيث احتلت المرتبة الأولى في هذا المعرض.

- و في أبريل 2017 قامت المؤسسة بإعادة تجهيز المعدات بآلات حديثة مواكبة للعصر لإنتاج الألمنيوم حيث طورت من إنتاجها مما ساهم ذلك في زيادة المبيعات و قيمة الأرباح.

- من 6 الى 10 نوفمبر 2017 شاركت في معرض بالعاصمة الفرنسية (باريس) و هو ثاني معرض للإنتاج، حيث اكتسبت في هذا المعرض شعبية أكثر و لاقت استحسان جيد من حيث منتوجها.

- قامت المؤسسة بوضع مخططات قيد الدراسة من أجل بناء فروع عبر التراب الوطني.

ثانياً: نشاط المؤسسة

هي مؤسسة لتجارة الخشب و الألمنيوم و كل المواد الأخرى المتعلقة بالألمنيوم مثل: بناء المباني و يتمثل إنتاجها الرئيسي في الشفرات المعدنية و تشتغل المؤسسة 8 ساعات في اليوم بمعدل 5 أيام في الأسبوع و 11 شهر في السنة، حيث تبلغ قدرتها الإنتاجية حوالي 2 طن في اليوم.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف مؤسسة نور ألور

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، حيث أن لها مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها من أجل تقوية مركزها التنافسي.

أولاً: أهمية المؤسسة: تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، و تتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، و هذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة و عموماً فأهمية المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية و ضرورية للمستهلكين.
- تغطي المؤسسة جزءاً كبيراً من حاجيات السوق.
- توفير مناصب شغل و امتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

ثانياً: الأهداف: سطرت المؤسسة مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها تتمثل في:

- العمل على تلبية حاجيات السوق الوطنية من مختلف منتجات الألمنيوم و لواحقها.
- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن و ذلك بتقديم خصومات معتبرة على منتجاتها من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

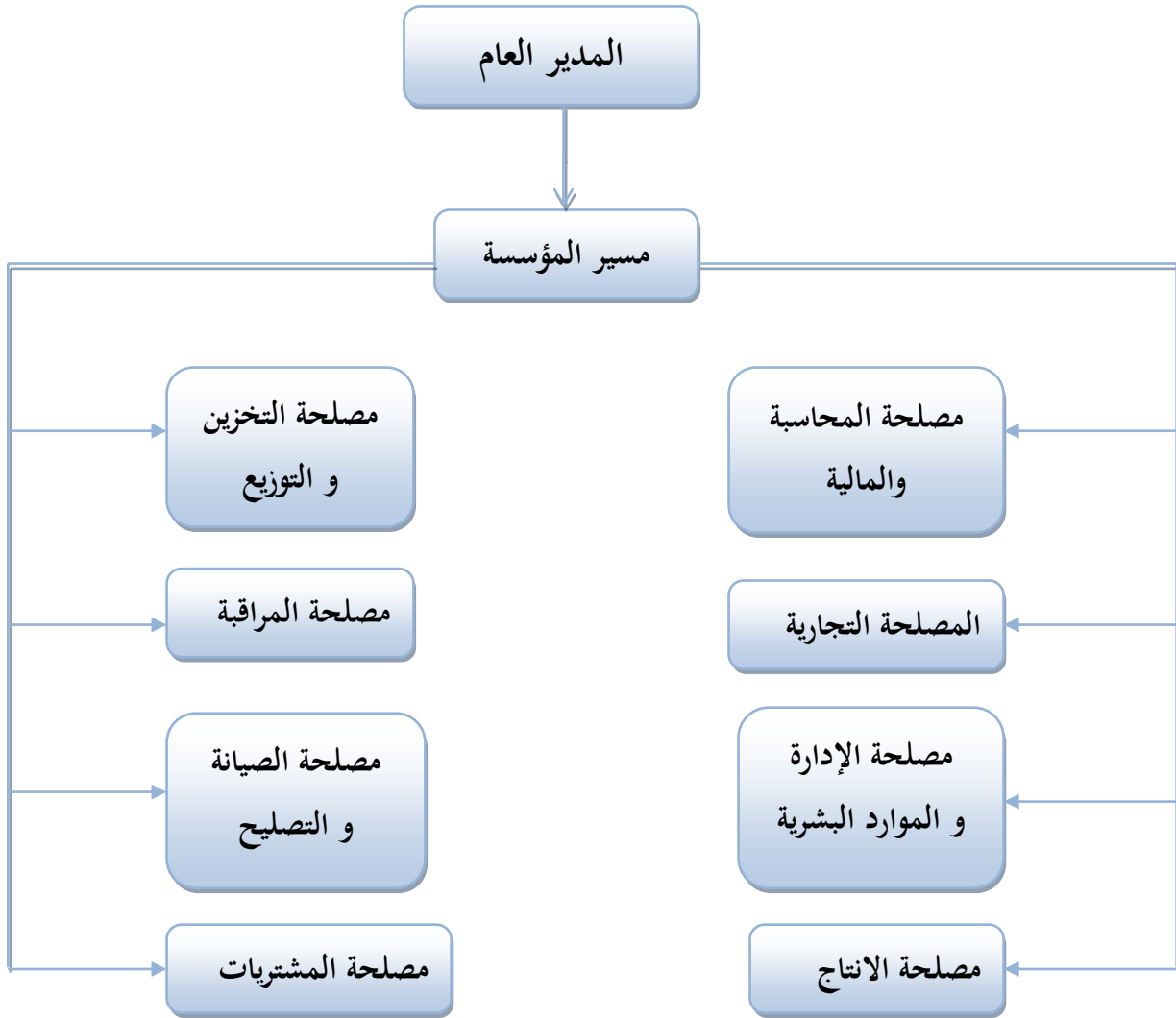
- توسيع و تطوير وحدات الإنتاج و العمل من أجل الوصول إلى الاستمرارية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة و مهام كل مصلحة

كأي مؤسسة اقتصادية فإن المؤسسة نور ألور هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف و المصالح المكونة لها باعتبارها ذات أهمية بالغة في تسيير شؤون المؤسسة.

أولاً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نور ألور

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة نور ألور



المصدر: المكلف بتسيير إدارة الموارد البشرية.

ثانياً: مهام كل مصلحة

تتمثل مهام كل طرف و مصلحة في الهيكل التنظيمي للبنك في:

- المدير العام: هو المكلف بحسن تسيير المؤسسة إدارياً و تقنياً و اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.
- مسير المؤسسة: يقوم بمساعدة المدير في تسيير شؤون المؤسسة.

- **مصلحة الموارد البشرية:** تعني هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالإمكانات البشرية و الوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالمؤسسة تعتبر صلة الوصل بين الإدارة و الموظفين تتمثل مهامها أساسا في:
 - التسيير و التنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة.
 - المتابعة و المراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة و تسيير الموارد البشرية.
 - العمل على التأكد من احترام و تطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالموارد البشرية.
 - متابعة الحياة الوظيفية للموظفين و دفع الأجور.
 - معالجة و متابعة العطل الخاصة بموظفي المؤسسة.
- **مصلحة التجارة:** يتم التنسيق بين مصلحة التجارة و مصلحة الإنتاج حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة ليتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج، حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية و ترتيبها حسب الأولوية، حيث توضع في دفتر الطلبيات هذا الأخير يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للزبون، حجم الحقوق و ذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزونات و حجم الطلبيات.
- **مصلحة الإنتاج:** تشرف على السير الحسن للعملية الإنتاجية من ناحية الجودة و مراقبة نوعية المنتج و المحافظة على مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:
 - إعداد و تنفيذ برامج الإنتاج.
 - تلقي الطلبيات و تنفيذها.
 - تمويل الورشات بالمواد اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية.
- **مصلحة المحاسبة و المالية:** تهتم هذه المصلحة بضمان جميع العمليات المالية المحاسبية الخاصة بالمؤسسة و تحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ مهام المؤسسة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:
 - التقييد المحاسبي و إعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج).
 - إعداد البرامج المالية و الميزانيات التقديرية.
 - تأمين و مراقبة تنفيذ مجموع عمليات الخزينة.
 - مراقبة فواتير الشراء و تحرير الصكوك.
- **مصلحة الصيانة و التصليح:** تعمل هذه المصلحة على صيانة الآلات و كذا وسائل النقل و جميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة و هي تقوم بعملية الصيانة بنوعيتها الوقائية و العلاجية.

- **مصلحة المشتريات:** تتمثل مهمة هذه المصلحة في توفير الاحتياجات الأساسية لعملية الإنتاج كما و نوعا، و في الآجال المحددة و بأقل تكلفة شرائية ممكنة.

- **مصلحة التوزيع و التخزين:** بالنسبة إلى مهمة التخزين فهي تتمثل في مراقبة محتويات المنتجات المستقبلية و تلبية طلبات و رغبات المستخدمين، بالإضافة إلى تسيير المخازن و السهر على الحفاظ على جودة المنتج في المخازن. أما فيما يخص مهمة التوزيع فتتمثل في ضمان توزيع الطلبات على المنتج و إيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف والنوعية الجيدة و الاستمرارية في التقديم، و السعر المناسب.

- **مصلحة المراقبة:** تحرص على مراقبة نشاط المؤسسة كذلك تقوم بتسجيل دخول و خروج الشاحنات و حملتها فارغة و معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء، بالإضافة إلى أن المؤسسة مزودة ب 12 كميرا مراقبة و عون أمن.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازنات المالية

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن يكون تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل، و للتأكد من مدى صحة الوضعية المالية نلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها و ذلك تبعا للتسلسل التالي:

- عرض الميزانية.
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي.
- إحتياج رأس المال العامل الصافي.
- الخزينة الصافية الإجمالية.

المطلب الأول: الميزانية

يمكننا إعداد الميزانية التي تساعدنا على حساب مختلف المؤشرات المالية، و فيما يلي عرض الميزانيات من سنة 2013 إلى سنة 2016، و ذلك باعتبار سنة 2013 كسنة أساس:

جدول رقم (1-3) : ميزانية المؤسسة لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016

الأصول								البيان
2016		2015		2014		2013		
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
26.89	82797071	22.62	68257347	38.36	61071612	17.97	23314855	استخدامات مستقرة
53.33	164211976	52.21	157594553	28.34	45125290	42.39	54983707	استخدامات الاستغلال
0.55	1699067	10.32	31135335	1.65	2632997	6.35	8230905	استخدامات خارج الاستغلال
19.23	59219887	14.85	44827833	31.65	50387671	33.29	43189560	استخدامات الخزينة
100	307928001	100	301815068	100	159217570	100	129719027	مجموع الاستخدامات
الخصوم								البيان
2016		2015		2014		2013		
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
46.93	144520990	34.37	103750539	79.03	125831282	85.23	110560915	موارد دائمة
28.52	87812888	33.11	99922848	12.61	20074897	3.14	4073663	موارد الاستغلال
24.55	75594123	32.52	98141681	8.36	13311391	11.63	15084449	موارد خارج الاستغلال
—	—	—	—	—	—	—	—	موارد الخزينة
100	307928001	100	301815068	100	159217570	100	129719027	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

نلاحظ أن الاستخدامات المستقرة لم تحافظ على نفس المستوى خلال السنوات الثلاث و هذا بالنسبة لسنة الأساس 2013، كما نلاحظ بأن استخدامات الاستغلال شهدت انخفاض كبير على مدى ثلاث سنوات، و فيما يخص استخدامات الخزينة نلاحظ بأنها تتزايد على مدى ثلاث سنوات بالرغم من أن استخدامات الاستغلال في انخفاض. أما فيما يخص الموارد الدائمة فهي تحقق ارتفاع على مدار ثلاث سنوات و نلاحظ ارتفاع بالنسبة لموارد الاستغلال، و منه نلاحظ تضخيم على مستوى الخزينة.

المطلب الثاني: رأس مال العامل

للتأكد من مدى صحة الوضعية المالية يمكن اللجوء إلى استخدام المؤشرات المالية و التي من بينها رأس مال العامل.

1- رأس المال العامل الخاص: يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

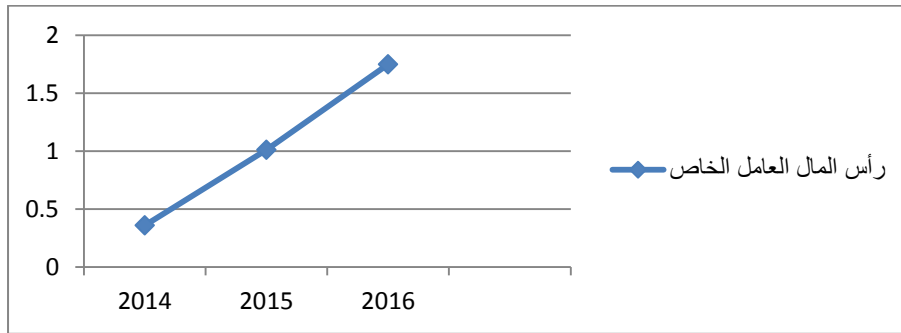
$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{مجموع الديون}$$

جدول رقم (2-3): رأس المال العامل الخاص

2016	2015	2014	2013	البيان
225130931	233557722	98145960	106404174	الأصول المتداولة
163407013	198064529	85386289	71158113	مجموع الديون
61723918	35493193	12759671	35246061	رأس المال العامل الخاص
1.75	1.01	0.36	—	بالنسبة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (2-3): رأس المال العامل الخاص



المصدر: من إعداد الطلبة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال عامل موجب خلال الأربع سنوات، و ذلك يعبر عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير و تمكّنها من تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى أموال خارجية.

2- رأس المال العامل الإجمالي: يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

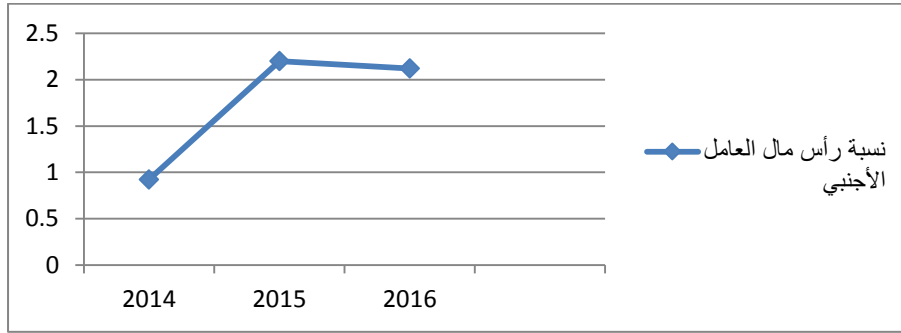
$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

جدول رقم (3-3): رأس المال العامل الإجمالي

2016	2015	2014	2013	البيان
225130931	233557722	98145960	106404174	بالقيمة
2.12	2.20	0.92	—	بالنسبة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-3): رأس المال العامل الإجمالي



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في رأس المال العامل الإجمالي في سنتي 2015 و 2016 و يعود ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة و التي تستعمل لدورة استغلالية واحدة، أي أن المؤسسة خلال هذه الفترة تمتلك سيولة معتبرة، و لكنها انخفضت بمقدار طفيف في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

3- رأس المال العامل الأجنبي: يكتب وفق الصياغة التالية:

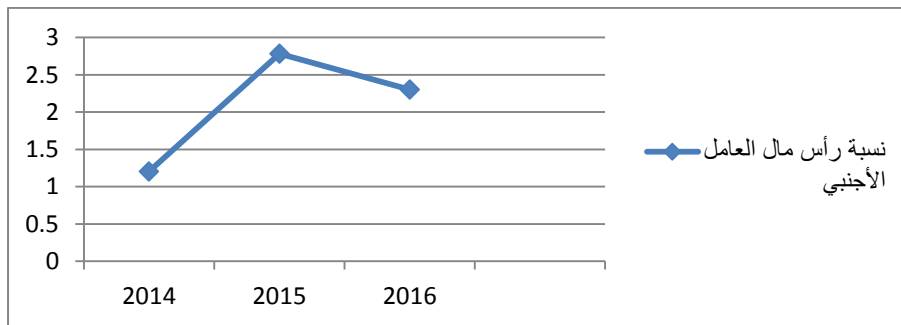
$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

جدول رقم (3-4): رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2013	2014	2015	2016
بالقيمة	71158113	85386289	198064529	163407013
بالنسبة	—	1.20	2.78	2.30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-4): رأس المال العامل الأجنبي



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب و متزايد خلال الثلاث سنوات مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل و الديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها.

4- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: سنقوم بحساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للسنوات 2014، 2015، 2016 و ذلك بالاعتماد على سنة 2013 كسنة أساس، و ذلك لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة متوازنة ماليا و مدى احترامها لقاعدة التوازن الأدني، بالإضافة إلى متابعة تطوره.

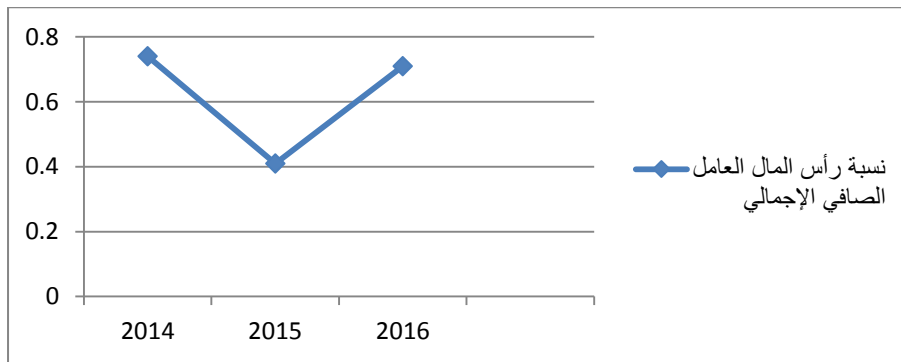
$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

جدول رقم (3-5): رأس المال العامل الصافي الإجمالي

البيان	2013	2014	2015	2016
بالقيمة	87246060	64759670	35493192	61723919
بالنسبة	—	0.74	0.41	0.71

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-5): رأس المال العامل الصافي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي لسنة 2014 موجب و هذا دليل على أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.

أما بالنسبة لسنة 2015 فنلاحظ أن رأس مال العامل الصافي الإجمالي قد انخفض و هذا ليس مؤشرا جيدا بالنسبة للمؤسسة، فهي غير متوازنة ماليا و بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

و بالنسبة لسنة 2016 نلاحظ أن رأس مال العامل الصافي الإجمالي ارتفع فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية إلا أنه حكم مبدئي فقط. كما نلاحظ أن رأس مال العامل الصافي الإجمالي مرتفع في سنة 2014 بنسبة (0.74) و هذا راجع إلى تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات الثابتة.

و في سنة 2015 شهد رأس المال العامل الصافي الإجمالي انخفاض يقدر بنسبة (0.41)، أما في سنة 2016 ارتفع بنسبة (0.71) و هذا راجع إلى الارتفاع في الموارد الدائمة أكثر من الاستخدامات الثابتة.

لكن لا يمكننا الحكم على التوازن المالي للمؤسسة بمعنى أنها حققت توازنا ماليا بين الاستخدامات و الموارد إلا بعد حساب مؤشر آخر مكمل له، ألا و هو الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

المطلب الثالث: احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الخزينة الصافية

من أجل الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي، لذا يجب دراسة احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الخزينة الصافية.

أولاً: احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي

لحساب احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي للسنوات 2014، 2015، 2016، سيتم حساب احتياج رأس مال العامل للاستغلال و احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال و ذلك بالاعتماد على 2013 كسنة أساس و يتم ذلك كالتالي:

الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

و

الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

و منه:

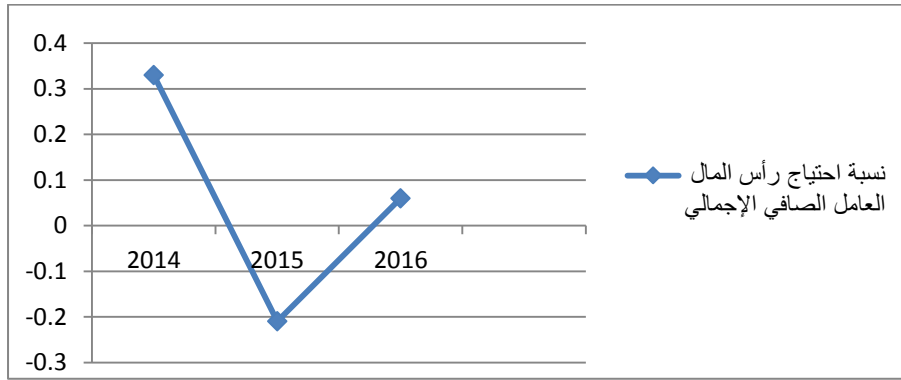
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال.

جدول رقم (3-6): احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي

2016	2015	2014	2013	البيان
76399088	57671705	25050393	50910044	احتياج رأس المال العامل للاستغلال
-73895056	-67006346	-10678394	-6853544	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال
2504032	-9334641	14371999	44056500	احتياج رأس مال العامل الصافي الإجمالي بالقيمة
0.06	-0.21	0.33	—	احتياج رأس مال العامل الصافي الإجمالي بالنسبة %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-6): احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي بالقيمة بالنسبة لسنتي 2014 و 2016 موجب، و هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مورد.

أما الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي لسنة 2015 سالب، و هذا يعني أن الاحتياج تحول إلى مورد، و يدل ذلك على أن المؤسسة غير متوازنة على المدى القصير.

ثانيا: الخزينة الصافية الإجمالية

كما سبق و عرفنا الخزينة بأنها تتشكل عندما يستخدم رأس مال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال.

و عليه يمكن حساب الخزينة لسنة 2014، 2015، 2016 بالعلاقة التالية و ذلك بالاعتماد على سنة 2013 كسنة أساس:

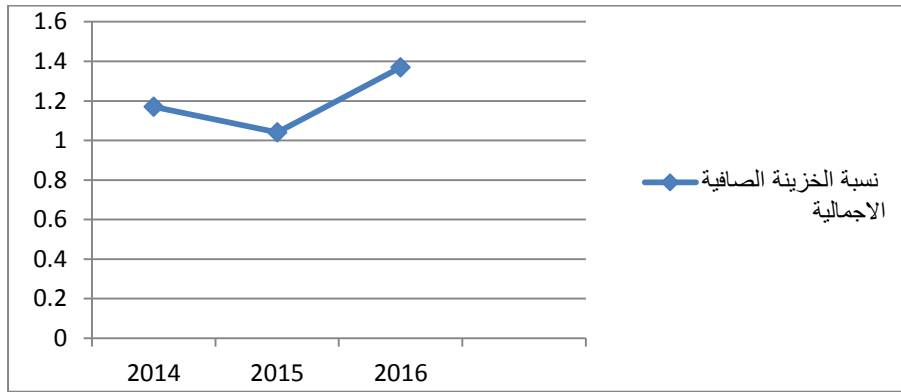
$$\text{الخزينة الصافية الإجمالية} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

جدول رقم (3-7): الخزينة الصافية الاجمالية

البيان	2013	2014	2015	2016
بالقيمة	43189560	50387671	44827833	59219887
بالنسبة	—	1.17	1.04	1.37

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-7): الخزينة الصافية الاجمالية



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ أن الخزينة الصافية الاجمالية موجبة خلال السنوات الثلاث حيث شهدت تناقص في سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014، و سجلت ارتفاعا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

بالنسبة للسنوات 2014، 2015، 2016 كان رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب و نلاحظ بأن الخزينة موجبة لأن المؤسسة تمكنت من تغطية الاستخدامات الثابتة بواسطة الموارد الدائمة، أي تمويل استثماراتها اعتمادا على الموارد الطويلة و المتوسطة الأجل و هذا ما يفسر وجود رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب.

أما على المدى القصير نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي بالنسبة لسنتي 2014 و 2016 موجب أما بالنسبة لسنة 2015 سالب أي أنه تحول إلى مورد.

أما على مستوى الخزينة نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة على مدى ثلاث سنوات لذا يجب على هذه المؤسسة استثمار أموالها في المشاريع.

المبحث الثالث: التحليل باستعمال النسب المالية

يعتبر التحليل باستعمال النسب المالية أداة هامة للتحليل، من خلال حساب مجموعة من النسب أهمها:

المطلب الأول: نسب السيولة

تعبّر هذه النسب عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الآجال المحددة.

1- نسب التداول: و تعرف أيضا بنسبة السيولة العامة و يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

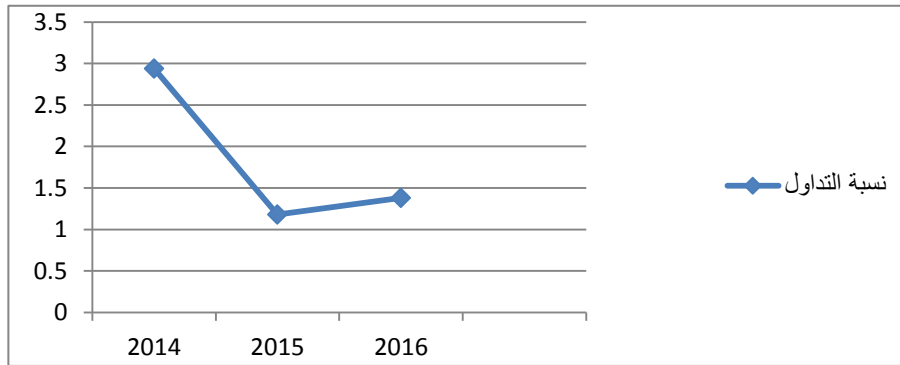
$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100\%$$

جدول رقم (3-8): نسبة التداول

البيان	2014	2015	2016
الأصول المتداولة	98145960	233557722	225130931
الخصوم المتداولة	33386289	198064529	163407013
نسبة التداول	2.94	1.18	1.38

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-8): نسبة التداول



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ انخفاض في نسبة التداول في سنة 2015 و ارتفاع طفيف في سنة 2016 و هذا يعني أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل للمؤسسة.

2- نسبة السيولة السريعة: تحسب هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية:

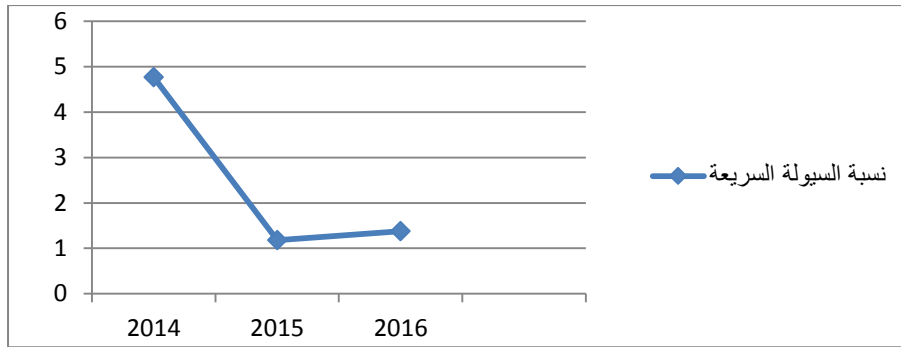
$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{القيم الجاهزة} \div \text{الخصوم المتداولة}$$

جدول رقم (3-9): نسبة السيولة السريعة

2016	2015	2014	البيان
307928001	301815068	159217570	القيم الجاهزة
163407013	198064529	33386289	مجموع الخصوم المتداولة
1.38	1.18	4.77	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-9): نسبة السيولة السريعة



المصدر: من إعداد الطلبة.

عرفت نسبة السيولة السريعة نقصان في سنة 2015 و زيادة طفيفة في سنة 2016 و هذا دليل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل في السداد مقارنة بسنة 2014.

3- نسبة السيولة النقدية: يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

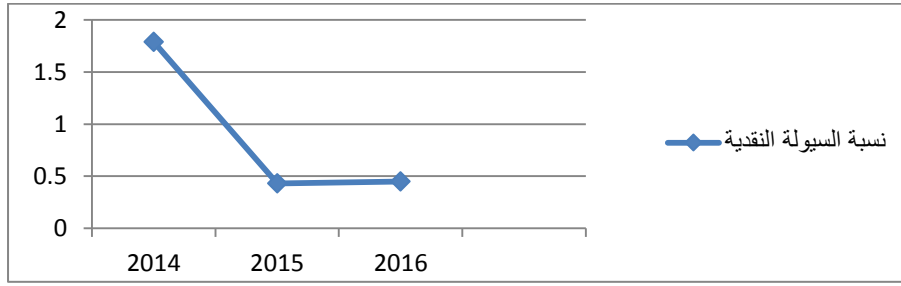
$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

جدول رقم (3-10): نسبة السيولة النقدية

2016	2015	2014	البيان
225130931	233557722	98145960	الأصول المتداولة
151374544	148429186	38473849	المخزون
163407013	198064529	33386289	الخصوم المتداولة
0.45	0.43	1.79	نسبة السيولة النقدية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-10): نسبة السيولة النقدية



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ انخفاض في نسبة السيولة النقدية في سنة 2015 و ارتفاع طفيف في سنة 2016 و هذا راجع للنقصان في الأصول المتداولة في سنتي 2015 و 2016 بالإضافة إلى النقصان في الخصوم المتداولة لسنتي 2015 و 2016، أما بالنسبة للمخزون فقد شهد ارتفاع بالنسبة لسنتي 2015 و 2016.

المطلب الثاني: نسب التمويل و المديونية

من أجل تشخيص و تقييم الأداء المالي للمؤسسة يجب قياس مدى قدرتها على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل، كما يجب دراسة نسب المديونية التي تبين الخطر الذي قد يلحق بالمؤسسة من خلال السياسات التمويلية المنتهجة فهي تبين مدى تأثير الديون على هيكل تمويل المؤسسة.

أولاً: نسب التمويل

1- نسبة التمويل الدائم: تحسب هذه النسبة انطلاقاً من العلاقة التالية:

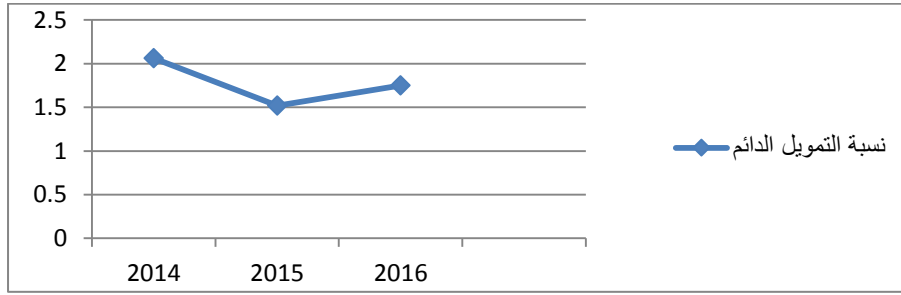
$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \right) \times 100\%$$

جدول رقم (3-11): نسبة التمويل الدائم

البيان	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	125831282	103750539	144520990
الأصول الثابتة الصافية	61071612	68257347	82797071
نسبة التمويل الدائم	2.06	1.52	1.75

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-11): نسبة التمويل الدائم



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ انخفاض في نسبة التمويل الدائم في سنة 2015 و ارتفاع طفيف في سنة 2016 و هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة الصافية للمؤسسة.

2- نسبة التمويل الخاص: يمكن حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

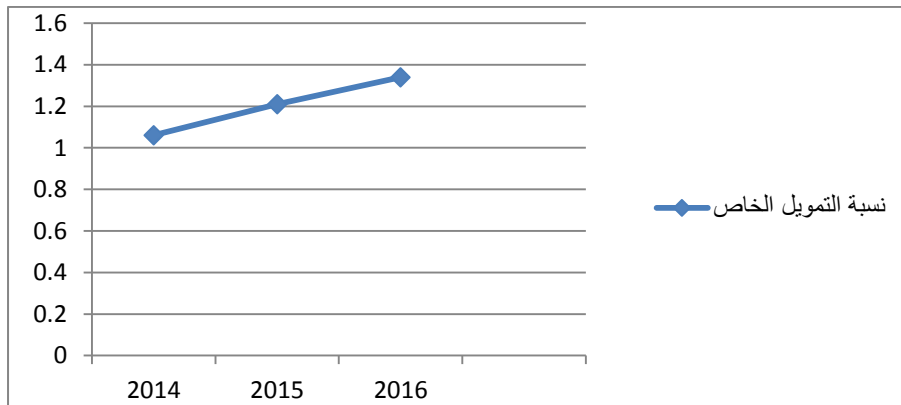
$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الثابتة}} \right) \times 100\%$$

جدول رقم (3-12): نسبة التمويل الخاص

البيان	2014	2015	2015
الأموال الخاصة	64539431	82900844	111147617
الأموال الثابتة	61071612	68257347	82797071
نسبة التمويل الخاص	1.06	1.21	1.34

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-12): نسبة التمويل الخاص



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص ارتفعت في السنتين 2015 و 2016 و هذا يدل على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة مقارنة بسنة 2014.

3- نسبة الاستقلالية المالية: تحسب هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية:

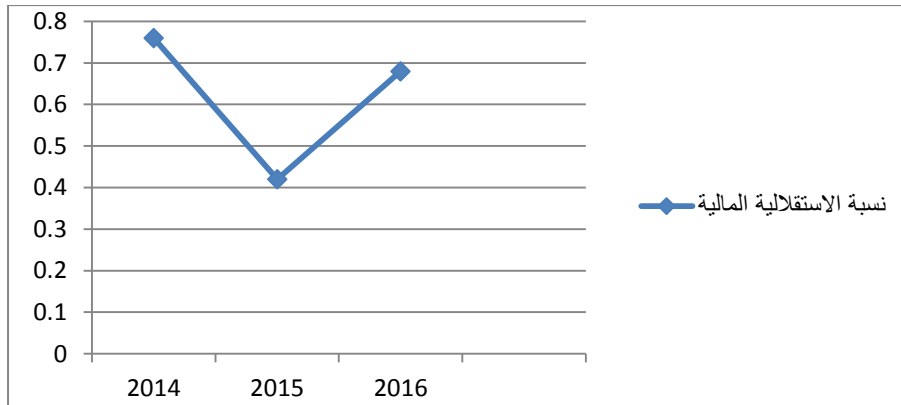
$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100\%$$

جدول رقم (3-13): نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	64539431	82900844	111147617
مجموع الديون	85386289	198064529	163407013
نسبة الاستقلالية المالية	0.76	0.42	0.68

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-13): نسبة الاستقلالية المالية



المصدر: من إعداد الطلبة.

إن نسبة الاستقلالية المالية انخفضت سنة 2015 و ارتفعت سنة 2016، و هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها بأموالها مما يدفع بالمؤسسة إلى صعوبات في الحصول على أموال جديدة.

4- نسبة التمويل الخارجي: حيث يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

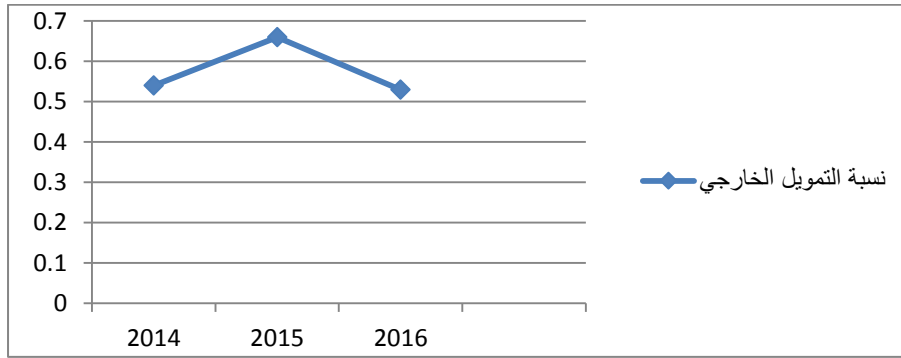
$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

جدول رقم (3-14): نسبة التمويل الخارجي

البيان	2014	2015	2016
مجموع الديون	85386289	198064529	163407013
مجموع الأصول	159217570	301815068	307928001
نسبة التمويل الخارجي	0.54	0.66	0.53

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-14): نسبة التمويل الخارجي



المصدر: من إعداد الطلبة.

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها و تقدر ب (0.54) في سنة 2014، و عرفت ارتفاع في سنة 2015 و انخفاض طفيف في سنة 2016، و يرجع ذلك إلى الزيادة في مجموع الأصول أكثر من مجموع الديون و هذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد على الديون بشكل كبير في تمويل أصولها.

- ثانيا: نسب المديونية (نسب الرفع المالي):

1- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: و تسمى أيضا بنسبة الإقراض إلى حق الملكية و تحسب وفق العلاقة التالية:

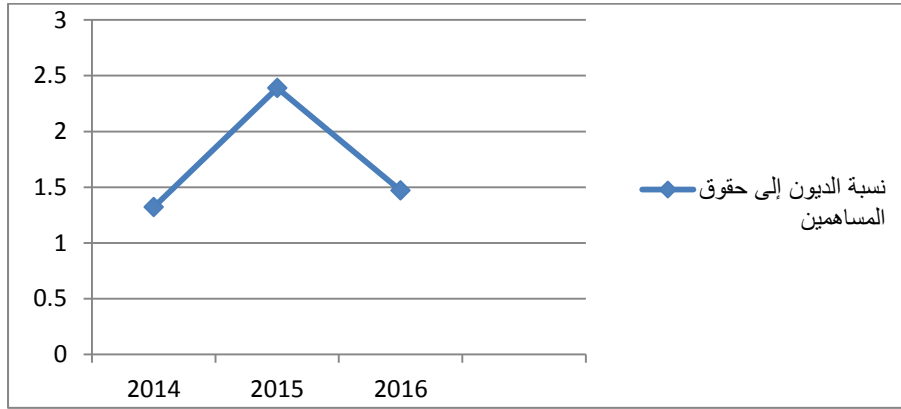
$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

جدول رقم (3-15): نسبة الديون إلى حقوق المساهمين

البيان	2014	2015	2016
إجمالي الديون	85386289	198064529	163407013
حقوق الملكية	64539431	82900844	111147617
نسبة المديونية	1.32	2.39	1.47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-15): نسبة الديون إلى حقوق المساهمين



المصدر: من إعداد الطلبة.

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على مصادر الغير كمصدر من مصادر التمويل و تقدر في سنة 2014 بنسبة 1.32، حيث عرفت النسبة ارتفاعا في سنة 2015 و انخفاضاً في سنة 2016، و يرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حقوق الملكية مقارنة بالديون و هذا يعد مؤشرا على زيادة عامل الأمان بالنسبة للدائنين.

2- حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة: يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

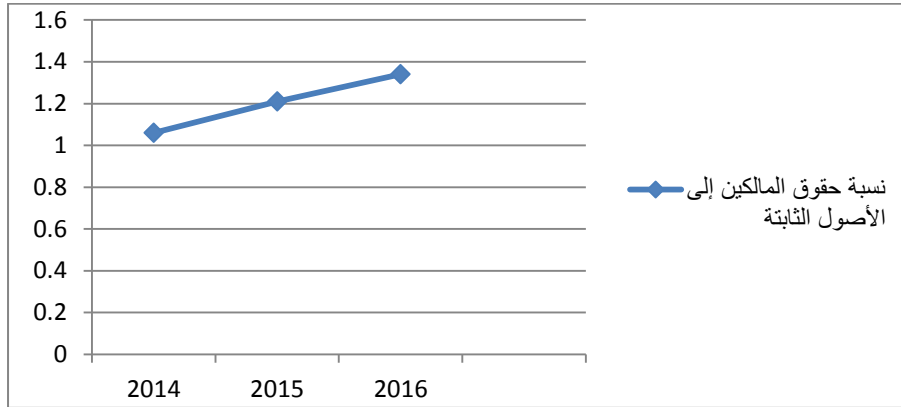
$$\text{حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة} = \text{حقوق المالكين (المساهمين)} / \text{صافي الموجودات الثابتة}$$

جدول رقم (3-16): نسبة حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة

البيان	2014	2015	2016
حقوق المالكين	64539431	82900844	111147617
صافي الموجودات	61071612	68257347	82797071
نسبة حقوق المالكين إلى أصول ثابتة	1.06	1.21	1.34

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-16): نسبة حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ أن هذه النسبة تزداد خلال السنوات الثلاثة و ذلك راجع إلى مدى كفاية حقوق المالكين في مواجهة الاستثمار في الموجودات الثابتة و تعتبر هذه النسبة مؤشرا لنوع التمويل الذي تحتاجه المؤسسة في المستقبل.

المطلب الثالث: نسب النشاط و الربحية

تكمن أهمية حساب نسب النشاط في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها، أما بالنسبة لنسب الربحية فتقيس مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح.

أولا: نسب النشاط

1- معدل دوران المخزون: و يعكس عدد المرات التي يتم بها تداول وحدات المخزون، أي عدد المرات التي يتم بها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال الفترة، و يحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \text{تكلفة المبيعات} \div \text{متوسط المخزون}$$

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون نهاية المدة) \div 2.

مثال متوسط مخزون 2014 = (مخزون 2013 + مخزون 2014) \div 2

$$= (38473849 + 42460946) \div 2$$

$$= 40467397.5$$

أما متوسط مخزون السنوات الثلاث يكون كما يلي:

جدول رقم (3-17): متوسط المخزون

البيان	2014	2015	2016
متوسط المخزون	40467397.5	93451517.5	149901865

المصدر: من إعداد الطلبة.

و عليه فإنه يمكننا حساب معدل دوران المخزون و كذا متوسط تصريف المخزون وفق العلاقة التالية:

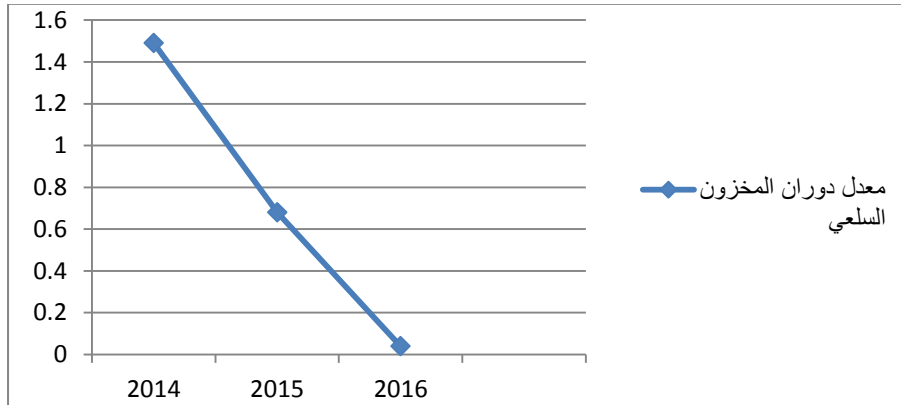
$$\text{متوسط فترة تصريف المخزون} = 360 \div \text{معدل دوران المخزون}$$

جدول رقم (3-18): معدل دوران المخزون و متوسط فترة تصريف المخزون

البيان	2014	2015	2016
تكلفة المبيعات	60124712	63305320	6506200
متوسط المخزون	40467397.5	93451517.5	149901865
معدل دوران المخزون السلعي	1.49	0.68	0.04
متوسط فترة تصريف المخزون	242 يوم	529 يوم	9000 يوم

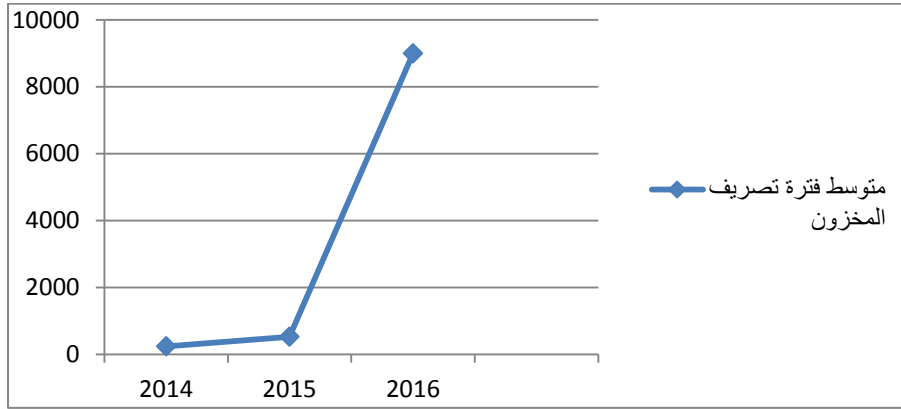
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-17): معدل دوران المخزون



المصدر: من إعداد الطلبة.

شكل رقم (3-18): متوسط فترة تصريف المخزون



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ انخفاض في معدل دوران المخزون في سنتي 2015 و 2016 و بعد ذلك مؤشرا سلبيا على سرعة تصريف المخزون مقارنة بنسبة 2014.

أما بالنسبة لمتوسط فترة تصريف المخزون و التي تعتبر مؤشر على كفاءة إدارة المخزون، بالإضافة إلى كونها مؤشر على مدى سهولة تصريف المخزون فعرفت هذه النسبة ارتفاعا في سنتي 2015 و 2016 و هو مؤشر سلبي يدل على عدم التحسن في إدارة المخزون مقارنة بسنة 2014.

2- معدل مجموع الأصول: و يتم حساب معدل دوران مجموع الأصول بالعلاقة التالية:

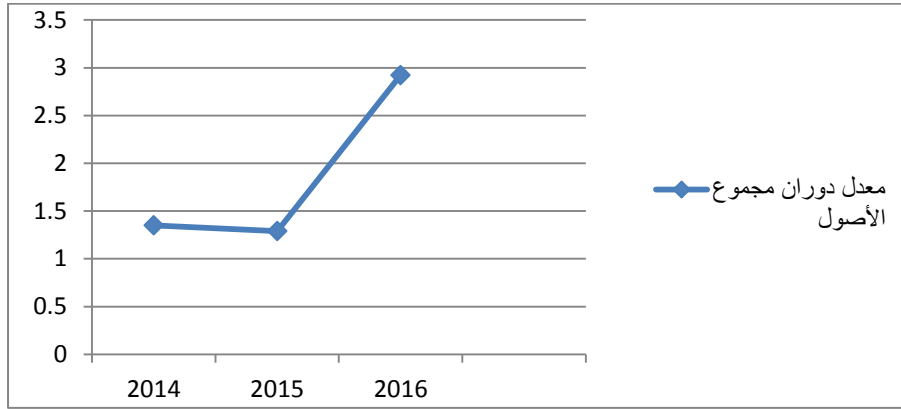
$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال (صافي المبيعات)} \div \text{مجموع الأصول}$$

جدول رقم (3-19): معدل دوران مجموع الأصول

البيان	2014	2015	2016
رقم الأعمال	214316788	389707074	900612484
مجموع الأصول	159217570	301815068	307928001
معدل دوران مجموع الأصول	1.35	1.29	2.92

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-19): معدل دوران مجموع الأصول



المصدر: من إعداد الطلبة.

إن معدل دوران الأصول يقيس قدرة كل دينار مستثمر بالموجودات على تحقيق المبيعات، و بهذا يعتبر مؤشر على كفاءة استخدام الموجودات في تحقيق الإيرادات، و نلاحظ أن معدل دوران الأصول في انخفاض طفيف و من ثم ارتفاع و يدل ذلك على تحسن في كفاءة استخدام الموجودات في تحقيق المبيعات.

3- معدل دوران المدينين: يرتبط هذا المعدل بعدد مرات تحصيل الديون خلال فترة معينة، و يحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

و يساعد معدل دوران الذمم المدينة على احتساب فترة تحصيل الذمم المدينة لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة لتحويل ديونها، و تحسب وفق العلاقة التالية:

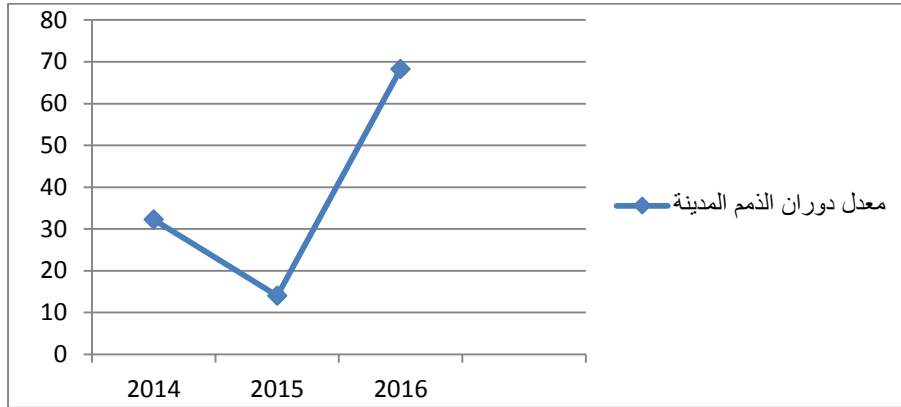
$$\text{متوسط فترة الذمم المدينة} = 360 \div \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

جدول رقم (3-20): معدل الذمم المدينة

البيان	2014	2015	2016
المبيعات الآجلة	214316788	389707074	900612484
الذمم المدينة	6651441	27825592	13204032
معدل دوران الذمم المدينة	32.22	14	68.21
متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	11 يوم	26 يوم	5 أيام

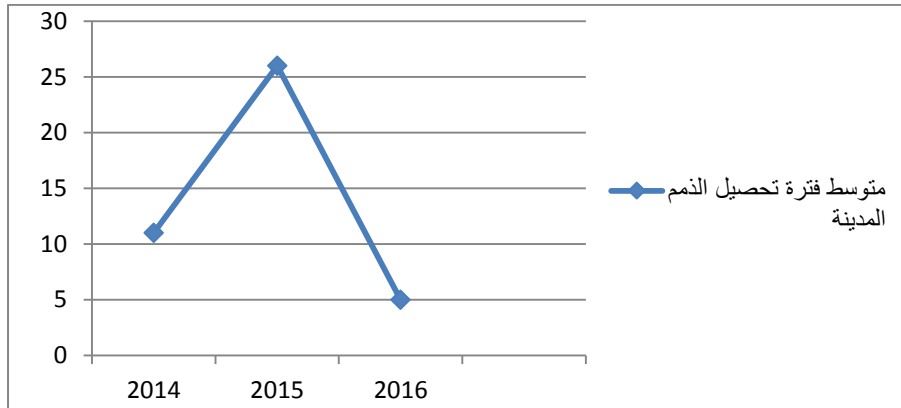
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-20): معدل دوران الذمم المدينة



المصدر: من إعداد الطلبة.

شكل رقم (3-21): متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ في سنتي 2015 و 2016 زيادة في كفاءة إدارة الذمم المدينة في تحصيل ديونها أما بالنسبة لمتوسط فترة تحصيل الذمم المدينة فنلاحظ أنه في سنة 2016 تحسنت و ازدادت سهولة عملية تحصيل الذمم المدينة، أما بالنسبة لسنة 2015 نلاحظ أن هناك صعوبة في عملية تحصيل الذمم المالية.

4- معدل دوران الحسابات الدائنة: يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

و يساعد هذا المعدل على احتساب فترة الائتمان للذمم الدائنة لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة لتحويل ديونها، و تحسب وفق العلاقة التالية:

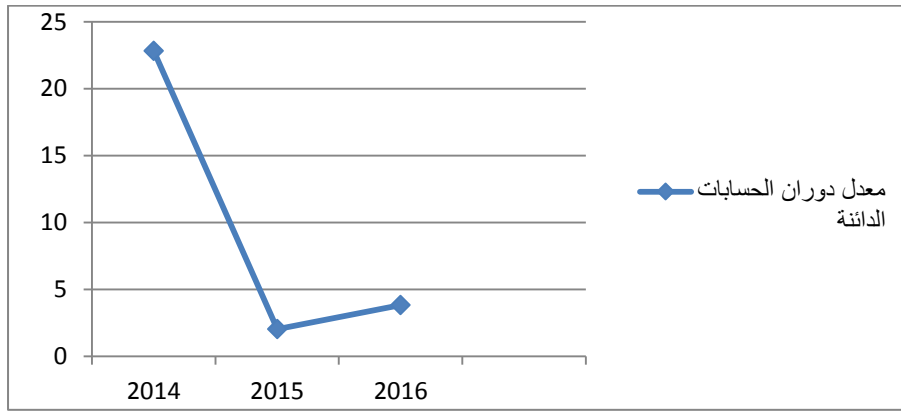
$$\text{متوسط فترة الائتمان} = 360 \div \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

جدول رقم (3-21): معدل دوران الحسابات الدائنة

2016	2015	2014	البيان
6506200	63305320	60124712	المشتريات الآجلة
1699067	31135335	2632997	الذمم الدائنة
3.83	2.03	22.84	معدل دوران الحسابات الدائنة
94 يوم	177 يوم	16 يوم	متوسط فترة الائتمان

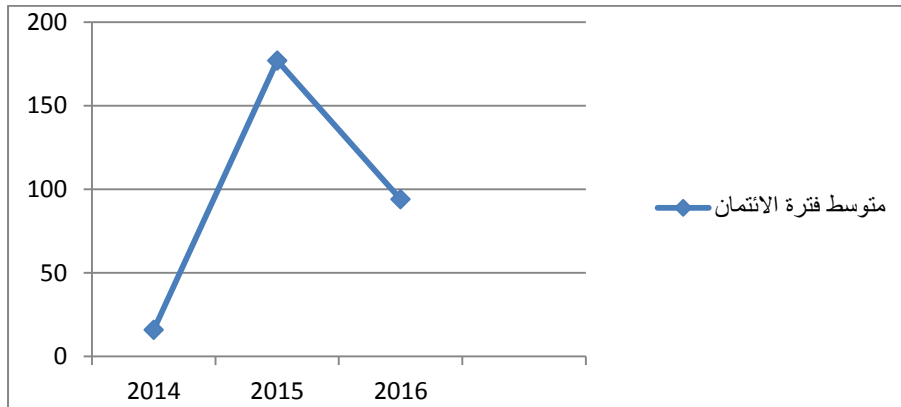
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-22): معدل دوران الحسابات الدائنة



المصدر: من إعداد الطلبة.

شكل رقم (3-23): متوسط فترة الائتمان



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ في سنتي 2015 و 2016 انخفاض في كفاءة إدارة الحسابات الدائنة، في تحصيل ديونها أما بالنسبة لمتوسط فترة الائتمان فنلاحظ أنه في سنة 2015 هناك صعوبة في عملية تحصيل الديون، أما في سنة 2016 تحسنت سهولة عملية تحصيل الحسابات الدائنة.

5- معدل دوران صافي رأس المال: يمكن حسابه انطلاقا من العلاقة التالية:

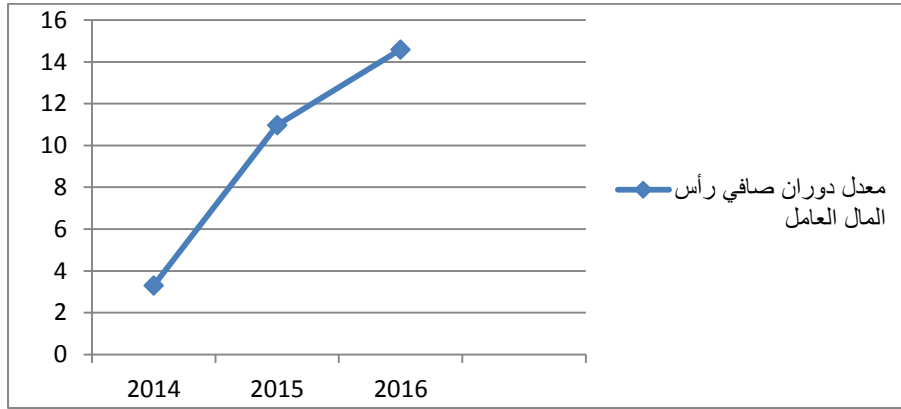
$$\text{معدل دوران صافي رأس المال} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

جدول رقم (3-22): معدل دوران صافي رأس المال العامل

البيان	2014	2015	2016
صافي المبيعات	214316788	389707074	900612484
صافي رأس المال العامل	64759670	35493192	61723919
معدل دوران صافي رأس المال العامل	3.31	10.98	14.59

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-24): معدل دوران صافي رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ ارتفاع خلال السنوات الثلاثة، و بالتالي الزيادة تعطي مؤشرا مهما على كفاءة المؤسسة في إدارة صافي رأس المال العامل لتوسيع حجم مبيعاتها.

ثانيا: نسب الربحية

1- هامش إجمالي الربح: و يتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

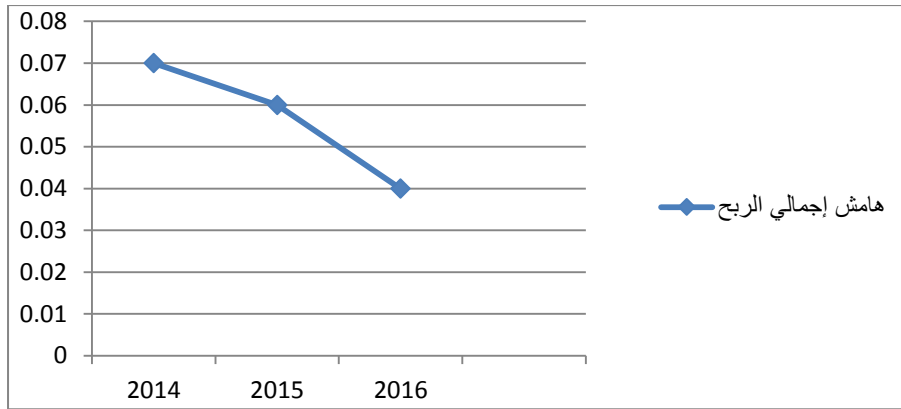
$$\text{هامش إجمالي الربح} = (\text{إجمالي الربح} / \text{المبيعات}) \times 100\%$$

جدول رقم (3-23): هامش إجمالي الربح

البيان	2014	2015	2016
إجمالي الربح	14963396	22691413	34893973
المبيعات	214316788	389707074	900612484
هامش إجمالي الربح	0.07	0.06	0.04

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-25): هامش إجمالي الربح



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ أن هامش الربح الإجمالي في تناقص خلال السنوات الثلاثة و هذا راجع للانخفاض في قيمة المبيعات و كذلك الزيادة في إجمالي الربح فهو يعتبر الأكثر أهمية لقياس ربحية الشركة، و يشير إلى الهامش المتوفر لامتناس تكاليف البيع والإدارة و غيرها.

2- هامش صافي الربح: و يتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

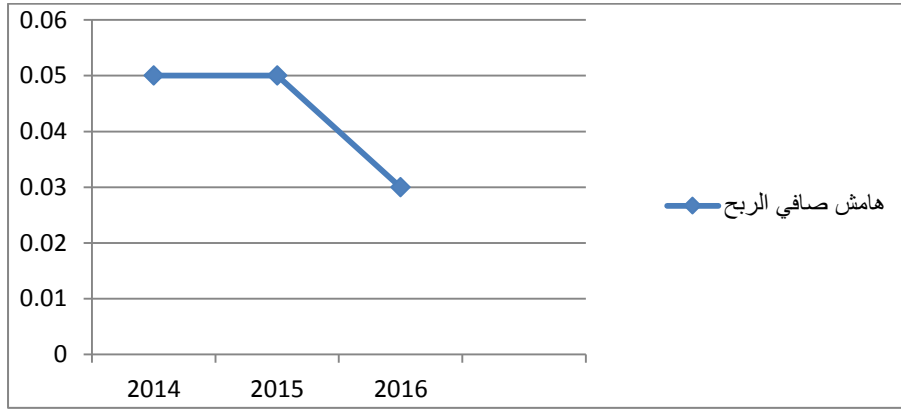
$$\text{هامش صافي الربح} = (\text{الربح الصافي} / \text{المبيعات}) \times 100\%$$

جدول رقم (3-24): هامش صافي الربح

البيان	2014	2015	2016
صافي الربح	11521896	18361413	28246773
المبيعات	214316788	389707074	900612484
هامش صافي الربح	0.05	0.05	0.03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل (3-26): هامش صافي الربح



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ بأن هامش صافي الربح في سنة 2015 ثابت أما في سنة 2016 انخفاض طفيف بالرغم من هناك زيادة في المبيعات للسنوات الثلاثة على التوالي و كذلك الزيادة في صافي الربح، فكلما ارتفع هامش صافي الربح كلما كانت المؤسسة في وضعية جيدة و العكس صحيح.

3- العائد على الموجودات: و يحسب بالعلاقة التالية:

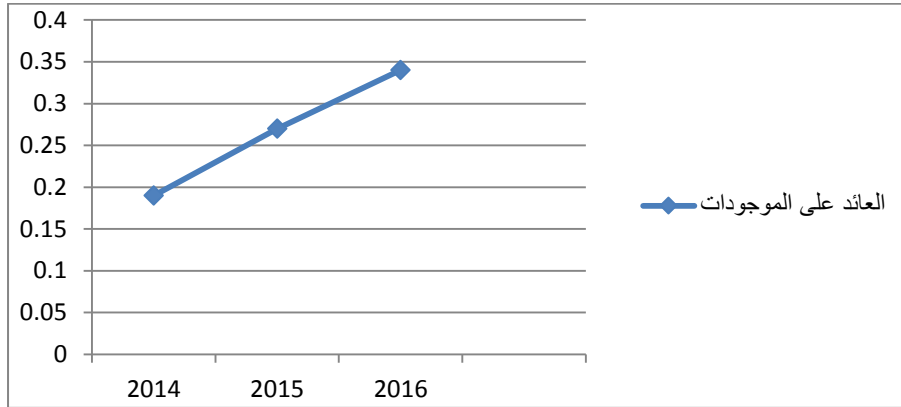
$$\text{العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب} \div \text{مجموع الموجودات}) \times 100\%$$

جدول رقم (3-25): العائد على الموجودات

البيان	2014	2015	2016
صافي الربح	11521896	18361413	28246773
مجموع الموجودات	61071612	68257347	82797071
العائد على الموجودات	0.19	0.27	0.34

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

شكل رقم (3-27): العائد على الموجودات



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ بأن العائد على الموجودات يتزايد خلال السنوات الثلاثة، و هذا يرجع إلى الارتفاع في الموجودات في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 لأن صافي الربح ارتفع كما هو مبين في الجدول.

و منه نستنتج أن نسب السيولة (العامة، النسبية، السريعة) في تناقص خلال الفترة الممتدة (2014 - 2016)، أما بالنسبة لنسب التمويل و المديونية في تزايد طفيف.

أما فيما يتعلق بنسب النشاط نلاحظ انخفاض خلال الفترة الممتدة (2014 - 2016) بالنسبة لمعدلات دوران المخزون و دوران الأصول و دوران الذمم المدينة، أما فيما يخص نسب الربحية نلاحظ انخفاض كذلك ما عدا العائد على الموجودات فهو في تزايد مستمر و ذلك راجع للزيادة في رقم الأعمال و الثبات النسبي في الكمية المنتجة.

حيث أنه لا يمكن الحكم بأن المؤسسة متوازنة ماليا باستخدام مؤشرات التوازن المالي فقط، بل يجب التطرق إلى النسب المالية لأنه لا يمكن الاستغناء عن أداة من أدوات التحليل المالي فكل أداة منهما مكمل للآخرى، و ذلك لمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيقها لهدف الاستمرارية كما أنها تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة باستخدام المعلومات المتاحة، و قد أظهرت هذه المعلومات أن المؤسسة تمر بوضعية جيدة.

خلاصة:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع، و إسقاطه على مؤسسة نور ألور -الجزائر- و ذلك استنادا إلى الوثائق و المعلومات المقدمة حيث تم إعداد الميزانية المالية للفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 و التي على أساسها تم تطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، التي من خلالها تم تشخيص الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة، و قد أظهرت هذه الأدوات أن المؤسسة تمر بوضعية جيدة بحيث أن لها القدرة على تمويل نشاطها و هذا ما نلاحظه على مستوى الخزينة و أن معظم مؤشراتهما المالية تتغير في الاتجاه الموجب.

خاتمة

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً، و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، و هو الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجبها الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي الأداء الكلي لها، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، فهو لا يعتبر فقط نسب تقدم تفسيرات مالية، بل تعدى ذلك ليصبح أداة للرقابة و ذلك لتطوره و تعدد أدواته.

لكنه غير مستعمل بجدية في المؤسسات العمومية بالرغم من أهميته البالغة، و لهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الانحرافات إن وجدت، كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، و يعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية للمؤسسة.

أولاً: النتائج: على ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- الجانب النظري:

- يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال فترة معينة و اتجاهات تطوره مستقبلاً و لمعرفة المتغيرات التاريخية و التنبؤات بالمستقبل، و يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي و مقارنته بالحاضر لاشتقاق المستقبل.

- يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، و ذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.

- تعتبر عملية جمع المعلومات و تحديد معايير و مؤشرات التحليل المالي ذات أهمية كبيرة و أساس عملية تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة اقتصادية، فالتحليل المالي يعتمد على الميزانية و حساب النتائج و قائمة التدفقات النقدية حيث أن كل هذه القوائم من شأنها مساعدة المسير المالي في كشف التطورات و الثغرات الحاصلة و بالتالي تصحيحها.

- يعتبر التحليل المالي وسيلة مهمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لما يقدمه من معلومات ذات دلالة في معظم الحالات من خلال التحليل المالي الساكن و التحليل المالي الديناميكي و كذا التحليل باستخدام النسب.

2- الجانب التطبيقي:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة نور ألو للتصدير والاستيراد على ضوء الحسابات و التحليلات التي قمنا بها باستخدام الكثير من العلاقات و النسب و المؤشرات و الجداول التي شملت مختلف مستويات النشاط المالي للمؤسسة، لنتوصل إلى استخلاص النتائج التالية:

- عموماً إن الوضعية المالية للمؤسسة شهدت تحسناً في السنوات الثلاث (2014-2015-2016) مقارنة بسنة 2013 التي اعتمدنا عليها كسنة أساس حيث كانت المؤسسة تشهد وضعية حسنة، و هذا راجع للتوسع في نشاطها.

- هناك توازن في الهيكل المالي للمؤسسة حيث أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها عند تواريخ استحقاقها.

- الخزينة موجبة، و هذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.

- نلاحظ بان نسب السيولة (العامة، النقدية، السريعة) في انخفاض في سنتي (2015 و 2016) و ذلك مقارنة بسنة 2014 التي شهدت ارتفاع، و هذا يعتبر منطقياً للارتفاع في مستوى الأسعار.

- بعد تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة نور ألو تبين النتائج بأنها متوازنة حيث نلاحظ تطور على مستوى الخزينة و أن معظم المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل هيكلتها المالية تتغير في الاتجاه الموجب خلال السنوات الثلاث (2014-2015-2016)، حيث نلاحظ أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، كما أنها لا تعتمد على الديون بشكل كبير في تمويل أصولها.

ثانياً: اختبار الفرضيات

- يعتبر التحليل المالي أحد أهم وسائل الإدارة المالية لتقييم قدراتها المختلفة، حيث يساعد في الوصول إلى تشخيص دقيق لنقاط القوة و الإحاطة بجوانب الضعف و كيفية استخدامها الأمثل و العقلاني لأساليب التحليل و هذا ما يؤكد صحة الفرضيتين الأولى و الثانية.

- بعد تشخيص الوضعية المالية تبين أن مؤسسة نور ألو تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية، و هذا ما نلاحظه على مستوى الخزينة كما أن معظم مؤشرات المالية تتغير في الاتجاه الموجب، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: الاقتراحات و التوصيات

- بناء على النتائج التي تحصلنا عليها في الدراسة و المتعلقة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية نور ألور قمنا بوضع بعض الاقتراحات و التوصيات و هي كما يلي:
- إعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لا بد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة وضعية المؤسسة و أخذ القرارات المناسبة.
 - يجب تعيين مختصين في مجال التحليل المالي يملكون الخبرة الكافية و القدرة على تحليل القوائم المالية و فهمها وذلك بهدف تحليل و تفسير الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
 - من الأفضل لمؤسسة نور ألور أن تعطي أهمية للسيولة حتى لا تصبح عاجزة عن تمويل احتياجاتها في الوقت المناسب، كما يجب على الإدارة أن تراجع سياسات التمويل المختلفة التي تتبعها.
 - على المؤسسة أن تستغل كل الأصول أو أن تقوم ببيع الجزء الغير مستغل منها حتى تزيد من معدل العائد على الاستثمار.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

باللغة العربية:

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة 1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
- 2- أيمن الشنطي، عامر شنقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، الطبعة 1، دار البداية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- 3- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الهومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.
- 4- دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- 5- عبد الحليم كراحة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي- أسس مفاهيم تطبيقات، الطبعة 2، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
- 6- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة 1، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 7- عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقى، و آخرون، الإدارة المالية "النظرية و التطبيق"، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2008.
- 8- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة 1، فلسطين، 2008.
- 9- مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- محمد الصيرفي، التحليل المالي " وجهة نظر إدارية محاسبية "، الطبعة 1، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2014.
- 10- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية "الاستثمار و التمويل- التحليل المالي و الأسواق المالية والدولية"، الطبعة 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 11- محمد الصيرفي، التحليل المالي " وجهة نظر إدارية محاسبية "، الطبعة 1، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2014.
- 12- منير شاكر، إسماعيل إسماعيل و آخرون، التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"، الطبعة 2، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 13- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية "مدخل نظري و تطبيقي"، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

- 14- ناصر داداي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2004.
- 15- نعيم نمر داوود، التحليل المالي - دراسة نظرية و تطبيقية، الطبعة 1، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
- 16- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

باللغة الفرنسية:

- 1- Béatrice Meunier-Rocher, **Le diagnostic financière**, édition, organisation, Paris, 2007.
- 2- jean luk boulot, **l'analyse financière**, édition, publiunior, paris, 1982.
- 3- Geudi Norbert, **Finance d'entreprise les règles du jeu**, Edition : Organisation, paris, 1997.
- 4- Clande Buono, **Finance D'entreprise, Les règles du jeu**, 3ème tirage, paris, 2004.

ثانيا: المذكرات

- 1- بلال معوج، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة NCA rouiba"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016.
- 2- جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر "دراسة حالة مؤسسة ENSP"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 3- حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء- سكيكدة"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.
- 4- خولة أوراغ، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية- "دراسة حالة مؤسسة سونلغاز- بسكرة"، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- 5- سليمان براح، إبراهيم دويدي، التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة "دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب و الخضر الجافة- البويرة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.

- 6- عبد الرزاق عريف، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية"، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
- 7- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء- "دراسة حالة شركة اسمنت - السعودية"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- 8- عمر تواتي، إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة- فرع برج بوعرييج"، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 9- فاطمة الزهرة تيجاني، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مؤشرات التحليل المالي "دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال- عنابة"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة دولية و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016.
- 10- فاطمة علاق، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة "دراسة حالة مؤسسة سونلغاز- الوادي"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.
- 11- مروة قرية، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش-بسكرة"، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
- 12- نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة "دراسة حالة مؤسسة التوزيع و صيانة العتاد الفلاحي- ورقلة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 13- وردة أو عمران، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي "دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية و التسيير العقاري- البويرة"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و تطبيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.

ثالثا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية

- 1- خليفة الحاج، نور الدين وكال، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعديه، سوق أهراس، يومي 22 و 23 ماي 2012.

الملاحق

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5

Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR

Activité: Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM

Adresse: RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

Exercice clos le 31/12/13

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2013			2012
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	50 000	8 333	41 666	
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	21 974 055	5 132 345	16 841 709	16 043 063
Immobilisations en concession	1 140 800	402 702	738 097	451 161
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	150 000		150 000	
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	23 314 855	5 543 381	17 771 473	16 494 225
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	42 460 946		42 460 946	45 362 618
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 522 761		12 522 761	13 309 396
Autres débiteurs	7 728 809		7 728 809	7 573 359
Impôts et assimilés	502 096		502 096	133 274
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	43 189 560		43 189 560	20 557 841
TOTAL ACTIF COURANT	106 404 174		106 404 174	86 936 491
TOTAL GENERAL ACTIF	129 719 029	5 543 381	124 175 647	103 430 716

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE	NIF 0101016098542815
Désignation de l'entreprise:	SARL NORALUR
Activité:	Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM
Adresse:	RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER
Exercice clos le	31/12/13

	2013	2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	40 100 000	40 100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	10 736 953	2 588 695
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 180 581	(-408 113)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	53 017 534	42 280 581
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	52 000 000	52 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	52 000 000	52 000 000
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	4 073 683	2 341 566
Impôts	7 824 504	895 800
Autres dettes	7 259 945	5 912 768
Trésorerie passif		
TOTAL III	19 158 113	9 150 135
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	124 175 647	103 430 716

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Designation de l'entreprise: SARL NORALUR
 Activité: Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM
 Adresse: RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

Exercice du 01/01/13 au 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2013		2012		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Ventes de marchandises		76 133 514		19 616 639	
Production vendue	Produits fabriqués	90 417 008		45 024 381	
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexés					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		166 550 523		64 641 020	
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice		166 550 523		64 641 020	
Achats de marchandises vendues	42 024 560		16 603 243		
Matières premières	89 603 570		36 548 358		
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations	616 624		350 063		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale		1 200 000		
	Locations		341 000		
	Entretien, réparations et maintenance	5 053 292		158 919	
	Primes d'assurances	82 231		66 560	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			171 095	
	Publicité	15 470		889 600	
Déplacements, missions et réceptions	1 087 171		620 662		
Autres services	1 123 014		731 145		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice	139 605 934		57 680 649		
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		26 944 588		6 960 371	
Charges de personnel	7 719 298		1 535 200		
Impôts et taxes et versements assimilés	2 359 760		910 398		
IV-Excédent brut d'exploitation		16 865 529		4 514 772	
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles			18 717		
Dotations aux amortissements	3 088 727		1 745 780		
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat opérationnel		13 776 801		2 750 274	
Produits financiers		529 594		672 903	
Charges financières	1 050 992		256 290		
VI-Résultat financier	521 398			416 612	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		13 255 403		3 166 887	
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
VIII-Résultat extraordinaire					
Impôts exigibles sur résultats	2 518 450		578 192		
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 736 953		2 588 695	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5

Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR

Activité: Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM

Adresse: RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

مركز الضرائب الحراش
المصلحة الرئيسية للتسيير
العقار

Exercice clos le 31/12/14

رقم التاريخ 2015

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	50 000	25 000	25 000	41 666
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	54 320 722	8 062 443	46 258 278	16 841 709
Immobilisations en concession	6 550 889	1 204 407	5 346 481	738 097
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	150 000		150 000	150 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 071 612	9 291 851	51 779 760	17 771 473
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	38 473 849		38 473 849	42 460 946
Créances et emplois assimilés				
Clients	6 651 441		6 651 441	12 522 761
Autres débiteurs				7 728 809
Impôts et assimilés	2 632 997		2 632 997	502 096
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	50 387 671		50 387 671	43 189 560
TOTAL ACTIF COURANT	98 145 960		98 145 960	106 404 174
TOTAL GENERAL ACTIF	159 217 572	9 291 851	149 925 721	124 175 647

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F. 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5

Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR

Activité: Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM

Adresse: RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

Exercice clos le 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	40 100 000	40 100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	22 258 849	10 736 953
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 180 581	2 180 581
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	64 539 431	53 017 534
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	52 000 000	52 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	52 000 000	52 000 000
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	20 074 897	4 073 663
Impôts	2 527 667	7 824 504
Autres dettes	10 783 724	7 259 945
Trésorerie passif		
TOTAL III	33 386 289	19 158 113
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	149 925 721	124 175 647

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE N.I.F 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5

Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR

Activité: Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM
Adresse: RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		99 726 551		76 133 514
Produits fabriqués		114 590 237		90 417 008
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		214 316 788		166 550 523
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		214 316 788		166 550 523
Achats de marchandises vendues	60 124 712		42 024 560	
Matières premières	103 735 840		89 603 570	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	761 513		616 624	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale	2 703 768			
Locations	15 000			
Services extérieurs	11 707 760		5 053 292	
Entretien, réparations et maintenance	12 433		82 231	
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité	38 180		15 470	
Déplacements, missions et réceptions	956 430		1 087 171	
Autres services	1 557 295		1 123 014	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	181 612 934		139 605 934	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		32 703 854		26 944 588
Charges de personnel	8 459 802		7 719 298	
Impôts et taxes et versements assimilés	3 321 473		2 359 760	
IV-Excédent brut d'exploitation		20 922 579		16 865 529
Autres produits opérationnels		300 510		
Autres charges opérationnelles	274 395			
Dotations aux amortissements	3 748 469		3 088 727	
Provision	190 000			
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		17 010 224		13 776 801
Produits financiers		861 063		529 594
Charges financières	2 907 891		1 050 992	
VI-Résultat financier	2 046 827		521 398	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		14 963 396		13 255 403
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	3 441 500		2 518 450	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		11 521 896		10 736 953

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE	N.I.F 0 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5
Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR	
Activité:	Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM
Adresse:	RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER
Exercice clos le	31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	50 000	41 666	8 333	25 000
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	61 206 468	17 534 882	43 671 576	46 258 278
Immobilisations en concession	6 550 889	3 273 146	3 277 742	5 346 481
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	450 000		450 000	150 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	68 257 347	20 848 695	47 407 652	51 779 760
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	148 429 186		148 429 186	38 473 849
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 165 367		9 165 367	6 651 441
Autres débiteurs	18 660 225		18 660 225	
Impôts et assimilés	12 475 110		12 475 110	2 632 997
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	44 827 833		44 827 833	50 387 671
TOTAL ACTIF COURANT	233 557 722		233 557 722	98 145 966
TOTAL GENERAL ACTIF	301 815 070	20 849 695	280 965 374	149 925 726

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE		NIF 001016098542513	
Désignation de l'entreprise:	SARL NORALUR		
Activité:	Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM		
Adresse:	RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER		

Exercice clos le 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	40 100 000	40 100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 408 000	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	18 361 413	22 258 849
Autres capitaux propres - Report à nouveau	22 033 431	2 180 581
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	82 900 844	64 539 431
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		52 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		52 000 000
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	99 922 848	20 074 897
Impôts	3 133 954	2 527 667
Autres dettes	95 007 727	10 783 724
Trésorerie passif		
TOTAL III	198 064 529	33 386 289
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	280 965 374	149 925 721

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE		NIF 0 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5										
Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR												
Activité:	Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM											
Adresse:	RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER											
Exercice du		01/01/15			au		31/12/15					

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		68 637 354		99 726 551
Produits fabriqués		321 069 719		114 590 237
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		389 707 074		214 316 788
Production stockée ou déstockée		41 687 090		
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		431 394 164		214 316 788
Achats de marchandises vendues	63 305 320		60 124 712	
Matières premières	305 637 652		103 735 840	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	973 076		761 513	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale			2 703 768	
Locations	3 300		15 000	
Services	2 123 881		11 707 760	
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances	98 293		12 433	
extérieurs	5 333 335			
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	12 400			
Publicité	24 110		38 180	
Déplacements, missions et réceptions	1 147 666		956 430	
Autres services	2 838 549		1 557 295	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	381 497 585		181 612 934	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		49 896 578		32 703 854
Charges de personnel	4 769 945		8 459 802	
Impôts et taxes et versements assimilés	4 777 860		3 321 473	
IV-Excédent brut d'exploitation		40 348 772		20 922 579
Autres produits opérationnels		2 172		300 510
Autres charges opérationnelles	6 095		274 395	
Dotations aux amortissements	11 557 844		3 748 469	
Provision	279 180		190 000	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		28 507 825		17 010 224
Produits financiers		521 209		861 063
Charges financières	6 337 621		2 907 891	
VI-Résultat financier	5 816 411		2 046 827	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		22 691 413		14 963 396
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	4 330 000		3 441 500	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		18 361 413		11 521 896

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5

Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR

Activité: Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM

Adresse: RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

Exercice clos le

31/12/16

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	50 000	50 000		8 333
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	75 746 182	28 183 810	47 562 371	43 671 576
Immobilisations en concession	6 550 889	5 139 561	1 411 327	3 277 742
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	450 000		450 000	450 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	82 797 071	33 373 371	49 423 699	47 407 652
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	151 374 544		151 374 544	148 429 186
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 837 432		12 837 432	9 165 367
Autres débiteurs	366 600		366 600	18 660 225
Impôts et assimilés	1 332 467		1 332 467	12 475 110
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	59 219 887		59 219 887	44 827 833
TOTAL ACTIF COURANT	225 130 931		225 130 931	233 557 722
TOTAL GENERAL ACTIF	307 928 002	33 373 371	274 554 630	280 965 374

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE	N.I.F 0 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5
Désignation de l'entreprise:	SARL NORALUR
Activité:	Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM
Adresse:	RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

Exercice clos le 31/12/16

BILAN (PASSIF)

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	40 100 000	40 100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 406 000	2 406 000
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	28 246 773	18 361 413
Autres capitaux propres - Report à nouveau	40 394 844	22 033 431
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	111 147 617	82 900 844
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	87 812 888	99 922 848
Impôts	4 429 574	3 133 954
Autres dettes	71 164 549	95 007 727
Trésorerie passif		
TOTAL III	163 407 013	198 064 529
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	274 554 630	280 965 374

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 1 6 0 9 8 5 4 2 8 1 5

Désignation de l'entreprise: SARL NORALUR

Activité: Imp-Exp.PROFILE ALUMINIUM

Adresse: RUE DE LA MOSQUEE EUCALYPTUS ALGER

Exercice du 01/01/16 au 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		7 285 769		68 637 354
		893 326 715		321 069 719
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		900 612 484		389 707 074
Production stockée ou déstockée		2 152 600		41 687 090
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		902 765 084		431 394 164
Achats de marchandises vendues	6 506 200		63 305 320	
Matières premières	812 023 255		305 637 652	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	3 329 535			
Autres consommations	632 826		973 076	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations			3 300	
Entretien, réparations et maintenance	4 460 785		2 123 881	
Primes d'assurances	509 988		98 293	
Personnel extérieur à l'entreprise			5 333 335	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	340 000		12 400	
Publicité	17 500		24 110	
Déplacements, missions et réceptions	1 441 488		1 147 666	
Autres services	5 388 882		2 838 549	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	834 650 462		381 497 585	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		68 114 622		49 896 578
Charges de personnel	11 140 829		4 769 945	
Impôts et taxes et versements assimilés	9 131 096		4 777 860	
IV-Excédent brut d'exploitation		47 842 696		40 348 772
Autres produits opérationnels				2 172
Autres charges opérationnelles	4 276		6 095	
Dotations aux amortissements	12 523 676		11 557 844	
Provision	686 000		279 180	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		279 180		
V-Résultat opérationnel		34 907 924		28 507 825
Produits financiers		4 985 372		521 209
Charges financières	4 999 323		6 337 621	
VI-Résultat financier	13 951		5 816 411	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		34 893 973		22 691 413
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	6 647 200		4 330 000	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28 246 773		18 361 413

(*) A détailler sur état annexe à joindre